

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٣٠**

الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي		(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي		السيد إيليتشوف
	الأردن		السيدة قعوار
	أنغولا		السيد لوكاس
	تشاد		السيد شريف
	شيلي		السيد باروس ميليت
	الصين		السيد ليو جايي
	فرنسا		السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية		السيد مينديث غراترول
	ليتوانيا		السيدة مورموكايته
	ماليزيا		السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		السيد ويلسون
	نيجيريا		السيدة أوغوو
	نيوزيلندا		السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية		السيدة سيسون

جدول الأعمال

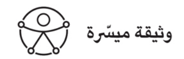
المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/667)

1530427 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/667)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، بيرو، جامايكا، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، المكسيك، هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرا أونوريهه، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/667، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطى الكلمة الآن للسيدة أونوريهه.

السيدة أونوريهه (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن خالص شكري إلى إسبانيا بصفتها رئيس مجلس الأمن ولجميع أعضاء المجلس على عقد جلسة اليوم للنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/667)، الصادر في ٣١ آب/أغسطس.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود أن أعرب عن امتناني الخاص لجميع البلدان التي أسهمت بقوات وعناصر شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولجميع الدول الأعضاء التي تتعاون في عملية بناء السلام في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

اتخذت هايتي في ٩ آب/أغسطس خطوة بالغة الأهمية تتمثل في إجراء الجولة الأولى من الانتخابات لتحديد القيادة التنفيذية والتشريعية والمحلية في البلد. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وعقب مداولات مطولة في المحاكم الانتخابية بشأن ٢٠٣ قضايا منازعات، نشر المجلس الانتخابي المؤقت النتائج، والتي أظهرت تحقيق ٢ من المتنافسين على مقاعد مجلس الشيوخ العشرين و ٨ من المتنافسين على مقاعد مجلس النواب الـ ١١٩ لفوز واضح. وسيتطلب الأمر إجراء جولة إعادة في ٢٥ دائرة انتخابية لشغل ٦ مقاعد في مجلس الشيوخ و ٢٥ مقعدا في مجلس النواب بسبب العنف الانتخابي أو المخالفات التي أثرت على عملية التصويت. وسيتنافس المرشحون الفائزون بالمركزين الأول والثاني في كل دائرة على ١٢ مقعدا لمجلس الشيوخ و ٨٦ مقعدا لمجلس النواب في جولة الإعادة الثانية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وأشعر بالتفاؤل حيال التحضيرات الجارية التي تضطلع بها السلطات في هايتي، وإنني على ثقة من أن هايتي تمضي الآن

بصورة حازمة نحو تجديد مؤسساتها الديمقراطية وإعادة إقامة توازن مؤسسي حاسم الأهمية لتوطيد الديمقراطية والاستقرار.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المجلس الانتخابي المؤقت والحكومة والشرطة الوطنية الهايتية، ثمة أعمال عنف خطيرة وبعض المخالفات التقنية قد أبطلت عملية التصويت بتاريخ ٩ آب/أغسطس في ١٣ في المائة من مراكز الاقتراع في البلد. وفي هذا الصدد، أشعر بالتشجيع إزاء الإجراءات التي اتخذها المجلس الانتخابي المؤقت بهدف التصدي لأوجه القصور تلك، والاستجابة لتوصيات الأحزاب السياسية والمرشحين وأفرقة المراقبة. وتراوحت هذه الإجراءات ما بين التصدي بسرعة لأعمال العنف التي وقعت في ٩ آب/أغسطس وإحياء التفاعل مع الأحزاب السياسية والمرشحين، وهو أمر هام للشفافية والشمول في العملية الانتخابية، وصولا إلى اتخاذ تدابير تصحيحية بغرض تحسين الجوانب التقنية للعمليات الانتخابية. فهي تشمل نشر قوائم الناخبين في الوقت المناسب، وإعادة تقييم مراكز الاقتراع، واستعراض أداء موظفي المجلس الانتخابي المؤقت، ومعالجة مسألة المندوبين المراقبين عن الأحزاب، وإدخال تعديلات على الجدول الزمني للانتخابات بغية تبسيط عملية التصويت، من خلال تأجيل الاقتراع المتعلق بالحكومة المحلية من الجولة الثانية إلى الجولة الثالثة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. إذاً وبإيجاز، سوف تشمل الانتخابات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، والجولة الثانية من الانتخابات التشريعية والبلدية، إلى جانب جولات الإعادة للجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت في الدوائر الانتخابية المتضررة بتاريخ ٩ آب/أغسطس.

وجدير بالذكر أن المجلس الانتخابي المؤقت، وللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات في هايتي، قد اتخذ إجراءات عقابية ضد المحرضين على العنف الانتخابي. ففي ١٩ آب/أغسطس، جرى منع ١٦ مرشحا ينتمون إلى ١٠ أحزاب سياسية مختلفة من الاستمرار في المشاركة في الانتخابات بعد انخراطهم في أعمال العنف الانتخابي. وصدرت أيضا إنذارات إلى ١٧ حزبا سياسيا أفيد بأن أنصارها حرضوا على ارتكاب أفعال جرمية وروّعوا الناخبين. وقد أرسل ذلك إشارة واضحة إلى جميع المتنافسين مفادها أنه لن يُسمح باستخدام القوة والعنف الانتخابي. وإنني أحث السلطة القضائية على أن تحذو حذوه وتتخذ الإجراءات القانونية المناسبة، حيث يلزم، لبعث رسالة حازمة إلى جميع الذين يفكرون في استخدام القوة لتحقيق أهدافهم، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، مؤداها أن الإفلات من العقاب ليس خيارا.

وفي أعقاب التعزيز المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإن هذه الانتخابات هي أيضا بمثابة اختبار لقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الحفاظ على الأمن خلال فترة صعبة. وإزاء ذلك، ألاحظ أن البيئة الأمنية ظلت مستقرة بصفة عامة، وأكثر هدوءا وأقل عنفا مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة. ومع أن الاحتجاجات العنيفة المتصلة بالانتخابات كانت أقل من السابق ولم تدم طويلا، فهي تظل عنصرا يتعين رصده بعناية بينما نقترب من الجولة الثانية من الانتخابات، حيث ستكون المخاطر السياسية أكبر. وألاحظ أن الالتزام الذي أعربت عنه الشرطة الوطنية الهايتية باتخاذ تدابير لتحسين أداء الشرطة في الجولة المقبلة يرمي إلى المساهمة في تهيئة مناخ موات للانتخابات. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل الشرطة الوطنية الهايتية بطريقة متكاملة مع المجلس الانتخابي المؤقت، وبدعم من الأمم المتحدة، على تعديل الخطط اللوجستية والأمنية للجولات المقبلة، وهي تقوم بتنفيذ عمليات في المجتمعات المحلية المعرّضة لأعمال عنف في البلد قبل الانتخابات.

وفي موازاة ذلك، يتواصل العمل من أجل تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية ٢٠١٢-٢٠١٦، التي تمر الآن بعامها الرابع والأخير. وبناء على ما حققته الشرطة الوطنية والمستوى الحالي من الأمن والاستقرار في عدد من الإدارات، تعمل الأمم المتحدة لإعادة تشكيل مساعداتها بعد إدراك التقدم المحرز، وهي تركز عملها على المجالات التي يؤثر فيها الإجرام أكثر ما يؤثر على المؤشرات الأمنية الرئيسية، من قبيل جرائم القتل والمواجهات التي تسببها العصابات. وأشجع الدول الأعضاء على توفير خبراء في مجال الدعم الإداري والتقني والتشغيلي بشكل أفراد توفرهم الحكومات، فضلا عن أفرقة متخصصة في الميادين الرئيسية لعمل الشرطة، بغية إيجاد شراكات طويلة الأجل بين الشرطة الوطنية الهايتية، والجهات المانحة، والشركاء الدوليين الآخرين في الفترة التي تعقب البعثة.

وبينما يشهد تنظيم الانتخابات التي جرت في ٩ آب/أغسطس على تزايد قدرة المجلس الانتخابي المؤقت، وحكومة هايتي، والشرطة الوطنية الهايتية على تحمل مسؤولية أكبر عن قيادة العملية الديمقراطية في البلد، فإن مشاركة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة وعناصرها النظاميون، لا تزال مطلوبة بغرض دعم العمليات واللوجستيات والأعمال الأمنية. ومع التنويه على حد سواء بالاعتمادات الكبيرة التي تقتطعها الحكومة الهايتية من الميزانية لدعم العملية - بما في ذلك أكبر مانح للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - فإن المساهمات المالية من جانب الشركاء الدوليين لهايتي لا تزال أمرا حيويا في سبيل إنجاز الدورة الانتخابية.

(تكلمت بالفرنسية)

ومع ذلك، نعتقد أن هذه الانتخابات سوف تكون الأخيرة التي تستلزم المساعدة الانتخابية على مستوى تلك التي تقدمها عملية حفظ السلام. فالانتخابات المقبلة في هايتي ينبغي أن تديرها السلطات الهايتية، بمساعدة لوجستية وتقنية محدودة ومحددة الأهداف من قبل وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

(تكلمت بالإنكليزية)

وبغية السماح بعملية الانتقال المنظم والمستدام لهذه الأنشطة وغيرها التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة حاليا كجزء من عملية انتقالها إلى السلطات الهايتية وغيرها من الشركاء، ومع الأخذ في الحسبان المهام الماثلة أمامنا لمساعدة سلطات هايتي على إنجاز الدورة الانتخابية، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة عند مستوياتها الحالية من قوات وشرطة لمدة سنة واحدة، وربما تكون السنة الأخيرة. وسوف يتم نشر بعثة استراتيجية متكاملة لإجراء تقييم بعد انتهاء الدورة الانتخابية وتنصيب رئيس جديد وسلطات جديدة، بهدف صياغة توصيات تتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي.

وفي الوقت نفسه، سوف تركز بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مجالات محددة، بما في ذلك بذل المساعي الحميدة، وتطوير الشرطة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، بينما يجري تكثيف العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لتحديد المجالات التي يمكن فيها للأخير تعزيز مشاركته، ووضع برامج مشتركة. وسيوفر التمديد سنة واحدة أيضا للإدارة الجديدة فترة من الدعم المتواصل، بغية السماح بتوطيد سلطة الدولة وتوفير الوقت اللازم لبلورة أفضل السبل لدعم مؤسسات البلد من جانب الأمم المتحدة في المستقبل. فذلك يتصف بأهمية قصوى بالنسبة إلى الانتقال المنظم والدائم لوجود قوات حفظ السلام الحالية.

إن ملكية هايتي للمساعدات التي سوف تقدمها الأمم المتحدة في المستقبل أمر حيوي، حتى يتسنى للحكومة والمجتمع البناء على الإنجازات التي تحققت في السنوات الإحدى عشرة الماضية، وزيادة تعزيز مكاسب الاستقرار تحقيقا لرفاه الشعب

الهايتي. والمشاركة المبكرة للإدارة الجديدة في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية وصنع القرار بالنسبة إلى وجود الأمم المتحدة في المستقبل ستكون ذات أهمية حاسمة توازي أهمية وحدة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ورؤيته حيال دعم العملية الانتقالية لأمد طويل.

(تكلمت بالإسبانية)

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه من الأهمية بمكان أن يتم إتمام الدورة الانتخابية وفقاً للدستور، وأن تباشر الهيئة التشريعية الخمسين مهامَّها في ١١ كانون الثاني/يناير ويتولى رئيس الجمهورية الجديد منصبه في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أن أحيِّي التزام الأطراف السياسية الهايتية بهذه الانتخابات، على الرغم من التحديات التي واجهتها العملية. وإجراء عملية انتخابية شاملة وشفافة وعادلة في جو من السلام شرط مسبَق لكي تواصل هايتي التقدم على مسار تحقيق الاستقرار، والحوكمة الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإنني أحث جميع الأطراف الفاعلة السياسية على مواصلة تقديم مساهمتها لكي تجري هذه الانتخابات الحيوية في جوٍّ من الهدوء والثقة المتبادلة، بما يتيح أكبر مشاركة ممكنة للناخبين. وإنني أدعو جميع المقترعين إلى ممارسة حقهم في التصويت بسلام، بغية المساهمة في توطيد هايتي بصفتها بلداً أكثر استقراراً وديمقراطية وازدهاراً.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأدعو جميع الشركاء الدوليين لهايتي إلى مواصلة تقديم الدعم للعملية الانتخابية للبلد، فضلاً عن استقراره وتنميته الطويلَي الأمد، عقب تشكيل حكومة جديدة.

وإنني أشكر زملائي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم والتزامهم أثناء هذه الفترة التحوُّلية. واسمحوا لي بأن أوجه التحية أيضاً لقائد قوتنا السابق، الفريق خوسي لويس جابوراندي، الأصغر، الذي تُوفِّيَ في ٣٠ آب/أغسطس. وبالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومنظومة الأمم المتحدة هناك برمتها، أشكر الأعضاء على رسائل تعزيتهم وعلى مواساتهم للأمم المتحدة وأسرة قائد القوة السابق في هذه اللحظة العصيبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة أونوريه على إحاطتها الإعلامية.

سأعطي الكلام الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بما أنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه القاعة هذا الشهر، فإنني أود أن أشكر الاتحاد الروسي على قيادته وعمله أثناء رئاسته للمجلس في أيلول/سبتمبر. ونهنِّئ بالمقابل إسبانيا على تولِّيها رئاسة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر. ويمكن للوفد الإسباني أن يعوِّل على دعمنا الكامل في تنفيذ واجباته الهامة.

وإننا نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوريه على إحاطتها الإعلامية.

إنَّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي سيُدلي به الممثل الدائم لأوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

ونبدأ بتذكُّر قائد القوة الراحل، الفريق خوسي لويس جابوراندي، الأصغر، ونعرب عن امتناننا على العمل الذي قام به. وإننا نرحب بقائد القوة الجديد، الفريق أجاكس بورتو بينهيرو، الذي يحظى بدعم بلدي الكامل.

إنَّ هايتي في مرحلة هامة على مسارها إلى توطيد الاستقرار والديمقراطية. والإشارة الإيجابية إلى ذلك بدء العملية الانتخابية في ٩ آب/أغسطس. وفي ما يتعلق بتلك العملية، نقدِّر العمل الذي قامت به المؤسسات والسلطات

الهايتية، ولا سيما المجلس الانتخابي المؤقت، لكننا نعتقد أيضاً أنه من الضروري التأكيد على الدور الذي تؤديه الشرطة الوطنية الهايتية في صون الأمن. ونأمل أن تُحلّ الصعوبات التي واجَهناها في هذا المجال في المراحل المقبلة.

وبينما يجري التخطيط للانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية، يجب ألاَّ ننسى أنه ما زالت هناك تحديات إنسانية. وإننا نرحب بإعادة توطين أغلبية الأشخاص المشردين داخليا، لكننا نشعر بالقلق حيال انتهاء التمويل للخدمات الأساسية ومساعدات إعادة التوطين للباقين. ويساورنا القلق أيضاً إزاء انعدام الأمن الغذائي والصحي، ونأمل لجهود القضاء على الكوليرا أن تستمر. ويجب تعزيز دعم المجتمع الدولي، وبخاصة التبرعات لتمويل الدعوة إلى المرحلة الانتقالية، ونداء التمويل الإنساني العاجل الذي أطلقه منسِّق الشؤون الإنسانية في هايتي في آب/أغسطس.

إنَّ عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يجب أن تخضع لاحتياجات السلام في البلد والمنطقة، وليس لمصالح خاصة. وعلينا أن نضمن تقدماً طويل الأمد، وندعم هايتي على المسار إلى التنمية والسلام الاجتماعي الشاملين. لذا، فإننا سعداء بأن نرى الاقتراح بإجراء تقييم استراتيجي لوجود الأمم المتحدة في هايتي. وينبغي القيام بهذا التمرين بدون الحكم على النتيجة مسبقاً، وأن يكون مرِناً بما يكفي لكي نستطيع إرساء قرارات بشأن الظروف الميدانية، وأن يُنفَّذ بالتنسيق مع السلطات الهايتية الجديدة، وهو الأهم.

وخطة توطيد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تُرسي أربعة مجالاتٍ لأولوياتٍ محددة، يجب أن تُظهِر طريق المضيّ قدُماً. وفي هذا الصدد، يبقى تدريب قدرات الشرطة أساسياً. وإننا نقدِّر بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية لتأدية عملها، لكننا نأمل بالارتقاء بتلك الجهود لتحقيق جميع الأهداف المحددة في خطة تنميتها.

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكننا إغفال الدور الرادع الذي تواصل أداءه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولا الدعم الذي تقدمه وحدات الشرطة والوحدات العسكرية للشرطة الوطنية الهايتية. وهذا ما يجعلنا نرحب بتوصية الأمين العام بالاحتفاظ بأفراد الشرطة والعسكريين المأذون بهم حالياً للأشهر الـ ١٢ المقبلة.

لقد تمَّ إحراز تقدم هام في هايتي من خلال جهد مشترك للسكان والسلطات الهايتية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، منظومة الأمم المتحدة والشركاء والدوليين. وهذا الجهد الجماعي طوال كل تلك السنوات يجب أن يسهم في تعزيز المؤسسات الفعالة والشاملة والمستعدة للمساءلة، وبخاصة تلك التي في مجالاتٍ متعلقة بسيادة القانون. ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فضلاً عن الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان وتعزيز مجتمع ديمقراطي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه عملاً بمبدأ المُلكية الوطنية.

وأختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى كل فرد من أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذين عملوا من أجل السلام والتنمية هناك، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوريه.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر بصدق الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوريه، على إحاطتها الإعلامية والتزامها.

وإنني أؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

يعلم الجميع أنَّه توجد تحديات كبرى في هايتي. وهذا البلد، الذي نعتز به، لم ينجُ من ويلات الفقر وانعدام الأمن والكوارث الطبيعية في تاريخه الحديث. والصعوبات الهيكلية

التي يواجهها تستدعي التزاماً مطّرداً طويل الأمد من قِبَل المجتمع الدولي. وفرنسا تؤدي دورها الكامل عبْر تبرُّعاتها العامة لعمليات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولكن ثنائياً أيضاً، كما أظهرت زيارة رئيس الجمهورية إلى بور – أو – برانس مؤخراً، في أيار/مايو.

وكما يعرف أعضاء المجلس، فقد أعلن الرئيس هولاند خلال هذه الزيارة الهامة، عن تعهد بمبلغ ٥٠ مليون يورو لقطاع التعليم يقدم خلال السنوات الخمس المقبلة.

من غير المنصف أن أتكلم فقط عن الجانب القاتم والسلبي لهايتي. إنها أيضا بلد يجري فيه العمل في العديد من أشكال التقدم النشط على مختلف الصُعد مما يُعطي أسبابا كثيرة للأمل، وهو أمر ينبغي لنا أن نُقدره ونشجع عليه تشجيعا مخلصا.

إن السبب الأول والأخير للأمل هو التقدم الديمقراطي. لقد تم أخيرا تنظيم انتخابات لازمة طال انتظارها. وعُقدت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ ونُشرت النتائج. وبالطبع، بينما نشجب بضع حالات العنف التي وقعت ونجم عنها خسائر غير مقبولة في الأرواح وبعض المخالفات، فقد تم احتواء تلك الحوادث والإحاطة علما بها على النحو الواجب. والأهم من ذلك كله، أنه ضُمِن أمن العملية الانتخابية برمتها. وقد اضطلع المجلس الانتخابي المؤقت بمسؤولياته وأعلن، بشكل خاص، عن تنظيم تصويت جديد في أحد مراكز الاقتراع، وتم عزل المرشحين المتورطين في أعمال الشغب.

ستُعقد في غضون بضعة أيام الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وتُعرب فرنسا عن أملها في إجراء هذه الانتخابات في ظل مناخ يسوده الهدوء والسكينة والديمقراطية. وينبغي أن تظل هذه الانتخابات حرة، وشفافة وشاملة. سيكون من الحاسم في هذا الصدد مواصلة العمل الشاق الذي يضطلع به المجلس الانتخابي المؤقت والالتزام المسؤول من جانب جميع القطاعات السياسية.

بعد أحد عشر عاما على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، واعتماد ولايتها الأولى، من الواضح أن التشكيل الحالي للبعثة لم يعد متكيفا حقا مع واقع الحال في هايتي. فقد أُحرز حقا الكثير من التقدم منذ عام ٢٠٠٤، وفي المقام الأول في مجال الأمن. ويمكن الآن لهايتي وشعبها الاعتماد على قوة الشرطة الوطنية التي بفضل مستواها الاحترافي وقدرتها المتزايدة ستتمكن في المستقبل القريب من أن تكفل بصورة مستقلة الحفاظ على النظام في جميع الأراضي.

من الجدير بالذكر أنه وردت عدة إشارات مشجعة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/667)، فمنذ اعتماد الولاية السابقة للقوة ما برحت الحالة الأمنية في البلد مستقرة بشكل عام، بما في ذلك خلال عقد جولة الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ؛ وتعمل قوة الشرطة الوطنية الهايتية حاليا بفعالية على خط الجبهة في كل الحالات تقريبا؛ ولم يرتفع مستوى العنف في الدوائر التي انسحب منها العنصر العسكري.

من الواضح إذن أننا نحتاج إلى التفكير بتعمق في مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي. وعلينا الاعتراف بصورة جماعية بالمنجزات التي تحققت بفضل دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بينما نكفل، بطبيعة الحال، الإبقاء على المكاسب التي تحققت. من أجل ذلك الغرض، بدأت عملية الاندماج في العام الماضي؛ ومن المهم إنهائها.

في الواقع، تقع على عاتقنا المسؤولية عن تطوير وسائل تُنشر محليا لتتوائم على أفضل وجه مع احتياجات البلد وشعبه. إن مصداقية عمل المجلس وفعاليته تتوقفان على ذلك. وفرنسا مقتنعة بأنه قد حان الوقت الآن للانتقال من منطق حفظ السلام إلى منطق بناء السلام في هايتي. إذ أن أمن واستقرار

هايتي في الأجل الطويل يتوقف على تولي السلطات الهايتية المسؤولية وعلى التنمية المستدامة في الجزيرة.

من الواضح أن الإبقاء على وجود للأمم المتحدة لازم بشدة اليوم. بيد أنه يجب إعادة تكيفها مع الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز قدرة المؤسسات الهايتية، ولا سيما في مجالات الأمن، وسيادة القانون، والإدارة واحترام حقوق الإنسان. ومما لا يزال يبعث على القلق، حقوق الأطفال، والخلل في النظام القضائي وفي نظام السجون، ومشاكل الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سياق إعادة البناء. ومن الحيوي بشكل خاص معالجة الثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة في هذه المجالات، على الرغم من أن السلطات الهايتية استباقية في ذلك الصدد، إلا أن قدراتها ما زالت دون مستوى متطلبات المهمة.

لذلك ترحب فرنسا ترحيبا حارا بتوصية الأمين العام ومفادها أنه ينبغي إجراء استعراض استراتيجي في هايتي. ونأمل أن يُفضي هذا إلى تقديم توصيات محددة إلى المجلس بشأن السياسات الخاصة بمستقبل وجود ودور الأمم المتحدة في هايتي لاستكمال دمج الجهود داخل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأن يكون ذلك مرة أخرى لصالح هايتي وشعبها. ونُحبذ الاضطلاع بهذه الممارسة في اليوم الذي يلي الانتهاء من الدورة الانتخابية الجارية حاليا، وفي وقت كاف قبل انتهاء الولاية المُقبلة ومن المحتمل أن تكون الولاية الأخيرة التي سينظر فيها المجلس في الاسبوع المقبل، بالطبع شريطة أن تظل الظروف الأمنية على حالها ومن دون أن يطرأ تغيير عليها.

إن الحالة في هايتي تمثل تحديا لنا جميعا. ولا يزال دعم المجتمع الدولي والتزام الأمم المتحدة ضروريان أكثر من أي وقت مضى. ولكن مسؤوليتنا في المجلس تفرض علينا أن نفعل ما يلزم لكي تكون جهودنا ملائمة وفعّالة قدر الإمكان. إن التحديات التي تواجه هايتي والآمال التي تراود سكانها لا تسمح لنا بتأخير القيام بعملنا قبل اتخاذ القرارات اللازمة.

السيد ليو جيابي (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم جلسة اليوم. لقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، أونوريهه.

وبفضل الدعم القوي من المجتمع الدولي والإعدادات التي تمت في جميع مناحي الحياة في هايتي، أُجريت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في شهر آب/أغسطس. وبشكل عام كانت انتخابات سلمية ومنظمة ولاقت قبولا إيجابيا لدى المجتمع الدولي.

إن الحالة الأمنية مستقرة حاليا في هايتي. ولا يزال اقتصادها ينمو. وهذه عوامل إيجابية تُرسي الأساس لإجراء الانتخابات بسلاسة في هايتي. ومع ذلك، لا تزال الحالة في هايتي معقدة وهشة. فحالات الكوليرا في ازدياد. وإن تقديم الإغاثة الإنسانية للأشخاص المشردين الذين بحاجة لإعادة التوطين ما برحت مهمة هائلة. ولا يزال أمام عملية بناء السلام طريق طويل.

وتأمل الصين في أن ينصب تركيز المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في المجالات الثلاثة التالية. أولا، يجب بذل جهود نشطة للمضي قدما في الانتخابات في هايتي. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ستُجرى الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية. وسيكون لنجاح هذه الجولة من الانتخابات تأثير كبير على العملية السياسية في هايتي.

وتأمل الصين من جميع الأطراف في هايتي الامتناع عن العنف والإبقاء على وحدتها والعمل معا لتهيئة مناخ جيد للانتخابات. ونأمل من المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية

المعنية أن تواصل تقديم الدعم القوي والمساعدة في الانتخابات في هايتي بتوفير الرصد والتنسيق على أساس احترام ملكية هايتي للعملية.

ثانيا، ينبغي أن تركز الجهود على مساعدة هايتي في مجال التنمية. إذ أن عدم التنمية هو السبب الجذري للمشاكل السياسية والاجتماعية في هايتي. فالتنمية وحدها القادرة على حل هذه المشاكل وتوفير ضمانات فعالة للحقوق الأساسية لشعب هايتي. وينبغي لحكومة هايتي أن تستفيد من الزخم الحالي في النمو الاقتصادي للتوسع في الهياكل الأساسية وبناء قدراتها في ميادين الصحة والوقاية من الأمراض والحد من الكوارث وحماية الأمن الغذائي وتحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. وينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بالتزامه بتقديم المساعدة إلى هايتي دعما لجهود البلد في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة وتوطيد سيادة القانون لمساعدة هايتي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستقلة في المستقبل القريب.

ثالثا، ينبغي أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدورها كاملا. وتحت قيادة رئيستها، السيدة ساندرا أونوريهه، تقوم البعثة بدور هام في تعزيز الانتخابات في هايتي وفي تحسين الأمن والاستقرار فيها. وفي هذا الصدد، تعرب الصين عن تقديرها لها. ونأمل من البعثة أن تواصل الاتصال والتنسيق مع حكومة هايتي وتكثيف تدريبها لقوات الشرطة الوطنية الهايتية وتحسين القدرات الأمنية للبلد، وبذلك تُقدم مساهمة أكبر في تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في وقت مبكر.

السيد (لوكاس) (أنغولا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، نتمنى لكم وللوفد الإسباني كل النجاح، في ترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر ويمكنكم الاعتماد على تعاوننا الكامل.

(تكلم بالإنكليزية)

ونحن نهنئ الوفد الروسي على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر.

ونحن ممتنون للسيدة ساندرا أونوريهع على إحاطتها الإعلامية عن الحالة في هايتي.

ونود نقل تعازينا الحارة إلى أسرة الفريق جوزيه لويس جابورواندي الأصغر، القائد السابق لقوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونتقدم بتعازينا إلى جميع الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة والموظفين المدنيين الذين استفادوا من قيادته. ونحن نكرر كلمات الأمين العام في الاعتراف بقيادته وتفانيه من أجل السلام في هايتي.

إن تقرير الأمين العام عن البعثة (S/2015/667) الذي صدر مؤخرا، وخطاب الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي إلى الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/70/PV.22) يجعلانا نشعر بدرجة عالية من الثقة بآفاق توطيد الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية في هايتي. وقد انعكست هذه الثقة في التطورات السياسية التي وقعت مؤخرا، وعلى وجه الخصوص النجاح في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية، التي جرت في آب/أغسطس ٢٠١٥، ومناخ الاستقرار الذي يسود البلد حاليا.

ونحن ندرك ونقدر العمل الممتاز الذي أنجزه المجلس الانتخابي المؤقت والمراقبون الوطنيون والدوليون، الذين اكتسبوا بصورة تدريجية، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، قدرا أكبر من المصداقية من خلال إظهار قدرتهم على التقيد بالجدول الزمني للانتخابات في جميع مراحل العملية الانتخابية على الرغم من ضيق الوقت. وعلى الرغم من وقوع بعض الحوادث، إلا أننا مقتنعون بأن نتائج الانتخابات أدت إلى إيجاد مناخ مؤاتٍ لإجراء الجولة الثانية، المقرر عقدها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ذلك انتخابات البلديات والانتخابات الرئاسية.

ونلاحظ مع الارتياح العمل الذي تقوم به البعثة والشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك التمارين المشتركة وإنشاء قوة تدخل سريع لها القدرة على التدخل في جميع أنحاء البلد وإزالة المناطق العازلة بين المجتمعات المحلية التي كانت تحت سيطرة العصابات الإجرامية سابقا. وكان هذا التعاون الفعال عاملا حاسما في تهيئة مناخ أمني مؤاتٍ لإجراء الانتخابات، مع الحد من العنف في البلد بوجه عام. أن الولاية من أجل تجديد أعضاء مجلس العدل؛ وتعيين الموظفين الإداريين الرئيسيين، فضلا عن إدارة تنظيم الخدمات الإصلاحية؛ وإنجاز مشروع تقييم أداء القضاة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، هي تطورات إيجابية في إنفاذ سيادة القانون وفي تحسين حقوق الإنسان في البلد.

وبخصوص مسائل التطورات الإنسانية، فنحن نتابع عن كثب الجهود الثنائية بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، فيما يتعلق بإعادة اللاجئين الهايتيين إلى الوطن. ونحن ندرك دعم المجتمع الدولي لكفالة استئناف الحوار بين كلا البلدين والاستفادة من الحالة الراهنة المشجعة من أجل تحسين إدارة حدودهما المشتركة، وتعزيز التعاون من أجل إيجاد فرص جديدة لمواطنيهما. وفي هذا السياق، نشيد بدور منظمة الدول الأمريكية لنشر بعثة تقصي الحقائق على وجه السرعة. ونحن نتطلع إلى نتائجها وتوصياتها.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل تحسين أحوال معيشة المواطنين، نأسف لخفض الموارد المالية مما يحد من قدرة منظومة الأمم المتحدة وشركائها في التصدي بصورة كافية للتحديات الإنمائية التي تواجه البلد، بما في ذلك تفشي وباء الكوليرا في عام ٢٠١٥ الذي أودى بحياة أكثر من ١٧٥ شخصا. وقد كانت مبادرات التوعية والدعوة التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخرا مشجعة، نظراً لأن الجهود المتضافرة والتمويل المستمر قد تحد من انتشار الوباء. وبالمثل، نشيد بالمساعدة التقنية المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وكذلك العمل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الصحة في هايتي من أجل تحسين ظروف شعب هايتي.

ونحن نقر تماما بالدور الهام الذي ما فتئت تؤديه بعثة الأمم المتحدة في هايتي منذ نشرها في عام ٢٠٠٤. وبغية الحفاظ على الزخم الإيجابي والمكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ حسب القوام الحالي للأفراد العسكريين وإجراء استعراض للولاية التي تضطلع بها البعثة. وبتأييد أوسع نطاقا من المجتمع الدولي، سيكفل هذا التمديد عملية انتقال سياسي سلمي من خلال انتخابات شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية، وهي عوامل حيوية من أجل توطيد الديمقراطية والسلام في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود البعثة لعام آخر سيعمل على توطيد النجاحات التي تحققت في المجالات الرئيسية للحوكمة، مثل قدرة السلطات البلدية على تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية؛ وتعيين وتدريب واعتماد الموظفين الرئيسيين؛ وإعداد وتوحيد الأدوات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المالية والشفافية.

وأخيرا، إن تمديد ولاية البعثة من شأنه أن يكفل تهيئة مناخ من الاستقرار، وأن يشجع الاستثمار المباشر الأجنبي، وفي نهاية المطاف، أن يسمح للاقتصاد الوطني بالنمو، بعد عقود عديدة من الركود. ونحن تواقون لأن نشهد في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦، تمكين البرلمان الجديد ورئيس جديد وإنشاء بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، وهي مؤشرات حيوية على أداء البعثة ونجاحها بعد ١١ عاماً في البلد.

السيدة قعوار (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن اتقدم بالشكر للسيدة ساندرا أونوريهه على إحاطتها

الإعلامية الشاملة، وأن أتقدم بالشكر للعاملين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري وشركائهم على جهودهم المبذولة لمساعدة هايتي وشعبها. واسمحوا لي أن أتقدم بالتعزية لحكومة البرازيل على وفاة قائد القوات الفريق جوزيه لويس جابوراندي.

استطاعت هايتي بفضل عزيمة شعبها والتزام قادها على المضي في مسار الديمقراطية والخروج من حالة الغموض السياسي من خلال اجراء الانتخابات التشريعية بعد تأخر طويل. ونأمل بأن يتم استكمال الانتخابات التشريعية بشكل سلمي وبشفافية وبشمول كافة الاطراف في الدوائر الانتخابية التي ستجري فيها جولات الأعادة. ولا بد من تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية في هايتي وإجراء التحقيق في حالات العنف التي حدثت خلال الانتخابات، ومعالجة الاختلالات التي وقعت خلال العملية الانتخابية وتجنب تكرارها.

وندعو إلى أن يتم عقد الانتخابات البلدية والمحلية والرئاسية في مواعيدها المقررة. ونرغب، في هذا الصدد، بأن نشيد بدور المجلس الانتخابي المؤقت الذي أثبت قدرته على إدارة عملية انتخابية شديدة التعقيد. كما نشيد بتوفير الحكومة للموارد اللازمة للمجلس الانتخابي وقوات الشرطة، وندعو المجتمع الدولي لتوفير الدعم اللازم لاستكمال كافة أركان العملية الانتخابية في هايتي.

لقد اتسم الوضع الامني في هايتي بالاستقرار بشكل عام خلال الفترة الاخيرة، إلا أن ضمان أمن واستقرار البلد يتطلب تعزيز سيادة القانون ومعالجة أوجه القصور الواضحة في النظام القضائي، وتحديدا الأوضاع اللاإنسانية في السجون المكتظة. وفي سياق متصل، يرحب الأردن بالجهود المبذولة لتعزيز أداء الشرطة وقدراها وإصلاح قطاع الأمن في هايتي. ونؤكد على ضرورة أن يقوم الشركاء الدوليون بتقديم الدعم والتدريب اللازم لزيادة وجود الشرطة الوطنية في الإقليم.

يجب الالتفات إلى الأوضاع الإنسانية في هايتي، فوباء الكوليرا ما زال منتشرا وإن انخفض عدد المصابين. كما تعرضت هايتي إلى قحط، والذي أضعف مصادر الغذاء، وعليه لا بد من تعزيز الدعم الدولي لهايتي في هذه المجالات وفي أسرع وقت ممكن، تجنبا لتفاقم انعدام الأمن الغذائي.

لقد حققت هايتي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، مكاسب تاريخية نتفق معكم على ضرورة المحافظة عليها والبناء عليها، ونجدد دعوتنا لجميع الدول والمنظمات التي تربطها علاقات وثيقة مع هايتي إلى أن تقوم بتوفير الدعم لهايتي وشعبها خلال مختلف مراحل عملية الانتقال السياسي، ونؤكد في هذا الصدد على أن دور الأمم المتحدة ما زال ضروريا في هايتي، وندعم تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مع ضرورة مواءمتها بما يتفق مع الواقع وفي مقدمة ذلك، احتياجات شعب هايتي في مختلف القطاعات وضمان الأمن والاستقرار ونجاح الخطط المستقبلية لبناء الدولة الحديثة.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة السيدة أونوريه على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم، وعلى قيادها المستمرة. كما نعرب عن امتناننا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في هايتي، ومجموعة الأصدقاء، والنساء والرجال الذين يخدمون بتفان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والذين يلتزمون مثلنا بمستقبل هايتي. ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا الصادقة في وفاة قائد القوة الراحل، الفريق جابوراندي.

اليوم، أود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة مواضيع رئيسية هي: الانتخابات في هايتي، وإسهام البعثة في حاضر هايتي ومستقبلها، وأهمية التنمية. إن الانتخابات المقبلة في هايتي

تشكل بالطبع محط اهتمام الكثيرين في القاعة اليوم لسبب وجيه. إنها تمثل معلما بارزا فيما يخص المدى الذي بلغته هايتي في عمليتها السياسية منذ وقوع الزلزال. فقد عقدت جولة واحدة من التصويت، والجولة الثانية التي تشمل عقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، تقترب بسرعة. ولم تخل هذه العملية من التحديات، ويظل المجتمع الدولي قلقا جراء أعمال العنف المتفرقة والإخلال بعملية التصويت وغير ذلك من أشكال سوء السلوك. ورغم عدم انتشار تلك الأحداث على نطاق واسع، إلا أننا نطالب السلطات الهايتية بالتحقيق فيها وتقديم الجناة إلى العدالة. ومن خلال إعطاء الأولوية لتنظيم انتخابات شفافة في هذا العام، فإن حكومة هايتي ستعطي صوتا من جديد للهايتيين فيما يخص حوكمتهم.

وخلال الأشهر المقبلة، فإننا نشجع جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية، والتعهد بمستوى عال من الشفافية. وذلك لأن تعزيز الثقة في النظام السياسي لهايتي سيساعد بطبيعة الحال على جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل. وبينما تتحرك هايتي صوب الانتهاء من الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، فإننا نحيط علما أيضا بنجاح الانسحاب التدريجي المستمر للبعثة واستمرار تطوير والكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية، التي واصلت الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات عن أمن البلد ككل. ونحن نثني على جهودها الرائعة التي بذلتها لتأمين الانتخابات خلال الجولة الأولى منها وتنفيذ الخطة الأمنية بالتنسيق مع البعثة. ودور الشرطة الوطنية الهايتية في توفير الأمن خلال جولات الانتخابات المقبلة أمر أساسي. ونظرا لارتفاع عدد المرشحين المسجلين للانتخابات وحجم عملية الاقتراع، فإننا نحث على مواصلة التخطيط والتنسيق خلال الجولات المتبقية.

وعلى المدى الطويل، فإننا نعمل أيضا مع البعثة من خلال مستشارو الشرطة وشؤون الإصلاحيات الذين يعملون من أجل بناء الشرطة الوطنية الهايتية وقدرة هايتي على إنفاذ القانون، عبر التدريب وتوفير المعدات والمساعدة التقنية وتحسين البنية التحتية. وكجزء من هذه العملية، فإننا نؤيد التزام البعثة بمواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية ومساعدة حكومة هايتي على تولي مسؤولية أكبر عن أمنها ومهام شرطتها.

ومع نمو قوة الشرطة الوطنية الهايتية واستكمال هايتي انتخاباتها الجارية، فإن تحقيق الاستقرار أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب، فإننا نؤيد الحفاظ على حجم القوة الحالي للبعثة وتشكيلتها. ويجب مواصلة مراعاة الأوضاع القائمة في شروط تجديد ولاية البعثة. ونحن نعتقد بقوة أنه يجب اتخاذ أي قرار بشأن مزيد من التخفيض لمستويات القوات بعد الانتخابات، ويُفضل أن يتم ذلك بعد تشكيل حكومة جديدة وعلى أساس توصية رسمية من الأمم المتحدة بعد إجراء تقييم استراتيجي شامل يأخذ بعين الاعتبار الأمن. وذلك يقودني إلى نقطة هامة تتعلق بالتنمية.

بعد مرور خمس سنوات على الزلزال المدمر الذي حدث في عام ٢٠١٠، تمر هايتي بفترة انتقالية من الانتعاش إلى فترة من التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. ولكن لا تزال ثمة تحديات كبيرة، تواجه شعب هايتي، مثل الفقر المزمن وارتفاع معدلات البطالة. إن حكومة هايتي، بدعم من المجتمع الدولي، بحاجة إلى تحسين البيئة الاقتصادية في البلد. وهذا يعني الاستثمار في إيجاد فرص العمل وفي البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، وغير ذلك من المبادرات التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل لهايتي.

وتمثلت علامة على قوة شراكتنا مع هايتي في وقت سابق من هذا الأسبوع في زيارة وزير الخارجية كيري لهايتي تلبية لدعوة من الرئيس مارتيلي. وفي بيان مشترك، أكد كيري والرئيس مارتيلي أهمية إجراء انتخابات نزيهة وسلمية، وشجعا جميع الهايتيين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع في ٢٥ تشرين

الأول/أكتوبر. وقد أكدت زيارته التزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه شعب هايتي. وكدولة جارة لهايتي وشريكة لها في مجال المساعدات، فإن لدينا مصلحة كبيرة ودائمة في ضمان أمن هايتي وتطورها الديمقراطي ونموها الاقتصادي على المدى الطويل. ومنذ وقوع الزلزال، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٤,٢ بليون دولار في صورة مساعدات. ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا تجاه شعب هايتي، ونعمل مع حكومة هايتي على ضمان أن تصبح هايتي أكثر أمنا واستقرارا ومكتفية ذاتيا.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية، وأثني على قيادتها الحكيمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتشيد نيجيريا بالحكومة الانتقالية في هايتي على التقدم الكبير الذي أحرز في العملية السياسية في البلد. وتشهد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، التي عقدت خلال شهر آب/أغسطس، على التزام قادة البلد، بل وشعب هايتي بالحوكمة الديمقراطية. ومن المعلوم أن لجميع الأحزاب السياسية في البلد دورا محوريا في ضمان نجاح العملية الانتخابية. ونحث الحكومة على مواءمة قرارات المجلس الانتخابي المؤقت مع أحكام المحاكم من أجل تقليل خطر العنف لأدنى حد وتعزيز توافق الآراء اللازم لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

وسيتطلب تنظيم انتخابات ناجحة تقديم دعم دولي قوي. ولذلك، فإننا نرحب بالدعم الذي لا غنى عنه المقدم من المجتمع الدولي في الجهد الجماعي لمساعدة هايتي في الحفاظ على الديمقراطية والحكم الرشيد. ومن شأن مشاركة بعثات مراقبة دولية في الانتخابات أن تؤدي إلى ثقة الأحزاب السياسية والمرشحين والناخبين في عمليتهم الانتخابية.

ونحن نثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشركاء الدوليين الآخرين للمساعدة الفنية واللوجستية التي قدموها دعماً للانتخابات في هايتي. والتدابير المتخذة لمكافحة الغش، بما في ذلك نقل كشوف فرز الأصوات من مراكز الاقتراع إلى مراكز العمليات إلكترونياً، تبث بعض الاطمئنان إلى أن الانتخابات ستكون ذات مصداقية. وهذا أمر بالغ الأهمية كيما تعكس النتيجة إرادة الناخبين في هايتي.

وإلى جانب تلك التطورات الهامة فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية، نرحب بالمبادرات الرامية إلى تهيئة مناخ سلمي أثناء الانتخابات. والشرطة الوطنية الهايتية عملت جاهدة على توفير مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. ونأمل أن يتسنى القضاء على احتمالات العنف الانتخابي من خلال الانتشار الأمني المتكامل الذي وضعت خطته الخلية الانتخابية المشتركة المؤلفة من الشرطة الهايتية والعناصر النظامية لبعثة الأمم المتحدة. ونثني على البعثة أيضاً لتوفير حماية خاصة للمرشحات خلال الانتخابات، مما يساعد على تشجيع النساء في هايتي على المشاركة في العملية الانتخابية.

وفي هايتي اليوم، ينبغي أن تنمو الشرطة الوطنية من حيث الحجم والقدرات. ونحيط علماً بالجهود المبذولة لتعزيز وحداتها المتخصصة وزيادة عدد المتدربين المقبولين في برنامج تدريب الشرطة، بهدف وصولها إلى القوام المستهدف بعدد ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٦. وتزايد العنف والاضطرابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير يؤكد أهمية تحسين قدرات الشرطة في مجال السيطرة على الحشود وغيره من جوانب إنفاذ القانون. والجهود الرامية لتعزيز كفاءة الشرطة ومهنيتها وخضوعها للمساءلة وانضباطها ستفضي إلى بناء الثقة العامة في تلك المؤسسة الوطنية الرئيسية.

ونيجيريا تنظر بارتياح للجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة الهايتية للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء وأصحاب الشأن لتعزيز الأطر القانونية والقضائية

في البلاد. وتلك خطوات جديرة بالثناء صوب توطيد سيادة القانون في هايتي. وقد تحسنت قدرات قطاع العدالة بشكل كبير جراء تجديد ولاية سبعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاء وتقديم الترشيحات الإدارية الرئيسية. كما أن المشاورات بشأن مشروع القانون الجنائي التي شملت مجموعة واسعة من أصحاب الشأن، وبعضهم من المجتمع المدني، ومراجعة قانون الإجراءات الجنائية، تمثل خطوات هامة إلى الأمام في مجال الإصلاح التشريعي. ونود أن نشجع الحكومة على العمل من أجل الإسراع في عملية تجديد ولايات القضاة لتعزيز كفاءة القضاء.

ولئن كانت هذه التطورات الإيجابية في هايتي تشهد على فعالية بعثة الأمم المتحدة، فإننا نود أن نحثها على مواصلة استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في حدود ولايتها لتعزيز الاستقرار هناك. وثمة فائدة كبيرة ينطوي عليها اقتراح الأمين العام في تقريره (S/2015/667) بإجراء تقييم استراتيجي للحالة في هايتي. فمع تطور الحالة، لا بد أن يتطور دور الأمم المتحدة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ إسبانيا ووفدكم، سيدي الرئيس، إذ تتولون رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونؤكد لكم أن نيوزيلندا لن تألو جهداً في دعمكم. كما أود أن أشكر الوفد الروسي وأثني عليه لأسلوبه الهادئ والرصين في إدارة أعمال المجلس خلال شهر عصيب للغاية.

وأود أن أشكر السيدة ساندرا أونوريهه على إحاطتها الإعلامية والتزامها بإعادة بناء هايتي، كما أشكر طاقم موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبلدان المساهمة بقوات للعمل المهم الذي تقوم به. ومناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة تأتي في وقت بالغ الأهمية إذ نشهد خروج هايتي من فترة طويلة من عدم الاستقرار وسعيها إلى ترسيخ الديمقراطية وبناء المؤسسات.

ونيوزيلندا ترحب بالتوجهات الإيجابية في تحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما الشروع في عملية الانتخابات التي طال انتظارها. وفي هذا الصدد، فإن إجراء الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس كان خطوة مهمة صوب تجديد المؤسسات الديمقراطية في هايتي. وكما سمعنا، لم تكن الانتخابات خالية من المخالفات أو العنف تماماً، إلا أن وصفها بأنها كانت جامعة وشفافة إنما هو علامة على حدوث تقدم حقيقي. ويشجعنا أيضاً أداء الشرطة الوطنية الهايتية، التي استمرت في التطور بدعم من بعثة الأمم المتحدة. ونثني على المؤسسات الانتخابية في هايتي لجهودها، ونحثها على تطبيق الدروس المستفادة من انتخابات آب/أغسطس استعدادا للمرحلة التالية من العملية الانتخابية، وهي الأكثر صعوبة. كما نحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على ألا تألو جهداً لضمان أن تجرى الانتخابات في ظروف مستقرة وسلمية.

ومن الأهمية بمكان أن تتولى السلطات الهايتية إدارة الانتخابات وأن تقف في طليعة الجهود الرامية للحفاظ على الأمن والاستقرار في هايتي. ومن الواضح أيضا أن بعثة الأمم المتحدة ستؤدي دوراً خلال تلك الفترة في دعم بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولكن، كما قلنا في هذه القاعة في آذار/مارس (انظر S/PV.7147) فإن بعثة الأمم المتحدة لن تبقى في هايتي إلى الأبد. وينبغي أن تتطور البعثة حسبما تسمح به الحالة على الأرض وبحسب استعداد السلطات والمؤسسات الهايتية لتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلاد. ولذلك، نؤيد نحن أيضاً اقتراح الأمين العام بإجراء تقييم استراتيجي للحالة في هايتي بعد الدورة الانتخابية الحالية وبالتشاور الوثيق مع حكومتها.

ولئن كنا لا نريد الحكم مسبقاً على نتائج ذلك التقييم الاستراتيجي، إلا أنه في حالة استمرار التوجه الإيجابي في تحقيق الاستقرار في هايتي، سترحب نيوزيلندا بالتأكيد بإجراء مناقشة

بشأن الأثر الذي أحدثته الأمم المتحدة في هايتي، وبالأخص ما يتعلق بمستقبل البعثة. وقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على إدارة التحديات الأمنية في هايتي ينبغي أن تكون بنداً محورياً في هذه المناقشة. وعندما ننظر في تواجد الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل، لا بد أن نراعي أيضا بعض الجوانب المقلقة بشأن الوضع الإنساني في هايتي، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالكوليرا والمشردين داخلياً.

وأود أن أختتم بياني مكرراً أن هايتي بلغت مرحلة حرجة في طريقها لاستعادة الديمقراطية الشاملة والتمثيلية. ونأمل أن تستكمل هايتي خلال الأشهر المقبلة انتقالها السياسي السلمي وأن تقدم البرهان على ما أحرزته من تقدم في السيطرة على مستقبلها بالكامل. ونأمل أيضاً أن يواصل هذا المجلس التحلي بالصبر والحكمة، وأن يتحد في التعبير عن الدعم لهايتي في هذا الوقت الحرج.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوريهه، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها اليوم، وأن أشارك الآخرين في تقديم عزائنا في وفاة الفريق جابورندي، الذي عمل باقتدار ضمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2015/667)، ونعرب عن تقديرنا للتقدم الكبير الذي أحرزته البعثة على طريق الاستقرار والتقدم في هايتي.

بياني اليوم ينصب على ثلاث نقاط رئيسية: الإنجاز الجماعي بتحقيق الاستقرار في هايتي، والإنهاء التدريجي المتوقع للبعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وضرورة التخطيط المبكر للتواجد الذي سيخلف الأمم المتحدة. وكما ذكرت في مناقشتنا الأخيرة في آذار/مارس (انظر S/PV.7147)، فقد نجحت البعثة في تنفيذ ولاية المجلس. وأثني على جهود كل حفظة السلام في الإنجاز الجماعي لأهداف البعثة، بحيث نفكر الآن في ولايتها النهائية. ويجب أن نتوقف برهة للتأمل في ما تحقق من إنجاز لهايتي وللأمم المتحدة.

في كانون الثاني/يناير، سنحت الفرصة للمجلس لكي يرى مباشرة إسهامات البعثة. وكانت فرصة أيضاً لرؤية الخطوات الإيجابية التي تتخذها هايتي لضمان تنميتها وأمنها. ومن بين تلك الخطوات عقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية مؤخراً وتحديد موعد الانتخابات الرئاسية. وبنص كلمات الأمين العام، هناك علامات مشجعة على أن القادة السياسيين في هايتي قد شرعوا في مسار إيجابي. ونحن نتفق مع هذا التعبير ونشجع كل مستويات الحكومة على مواصلة اتخاذ خطوات على هذا الدرب خلال الأشهر الستة المقبلة. فعدم إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤، إلى جانب حل البرلمان في هايتي، أدى إلى حالة عدم اليقين بين المواطنين في هايتي. ولذلك، فإننا نرحب أيضاً بتشكيل المجلس الانتخابي المؤقت، ونشر المرسوم الانتخابي والإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات.

ويسرنا أن التقرير الأخير للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يقدم تقييماً شاملاً إيجابياً للحالة الأمنية في البلاد ويؤكد على أن تقدماً كبيراً قد أحرز.

على سبيل المثال، وكما أخبرتِنا الآن يا ساندرا، فالانتخابات الأخيرة في آب/أغسطس كانت أهدأ من الدورة الانتخابية السابقة بدرجة ملحوظة. وكما أشار الأمين العام، كان هذا دليلاً على ازدياد قدرة مؤسسات هايتي على الاضطلاع بمسؤولية أكبر في قيادة العمليات الديمقراطية في البلد. ولم تكن هناك زيادة في انعدام الأمن أو في العنف في المقاطعات التي انسحب منها العنصر العسكري.

وبالمثل، فإن الإحصاءات التي تتعلق بأداء الشرطة الوطنية الهايتية، التي تبين زيادة في قدرتها على العمل دون دعم البعثة، تثير الإعجاب. فعلى سبيل المثال، انخفض إلى حد كبير طلب

الدعم لحفظ النظام المقدّم من بعثة الأمم المتحدة إلى وحدات مكافحة الشغب العشر التي تعمل على صعيد المقاطعات من ١٤٦ حالة إلى ١٨ على مدى الفترتين المشمولتين بالتقرير. ونحن بطبيعة الحال ندرك، مع ذلك، أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لزيادة أعداد الشرطة وتعزيز الخبرة. ويمكن اعتبار هذه القدرات المعززة نجاحا لكل من البعثة والشرطة الوطنية الهايتية، لكن النصر الحقيقي هو للشعب الهايتي. فراحة باله وأمله في مستقبل أكثر استقراراً وأمناً يتزايدان مع كل خطوة تخطوها مؤسساته الوطنية إلى الأمام.

ولكن النجاح النهائي للبعثة سيكمن في الاعتماد على هذه الإنجازات بالتخطيط لانتقال سلس لتواجد الأمم المتحدة الذي سيخلفها. ولطالما كان المجلس واضحاً بأن الدور الرئيسي للبعثة هو مساعدة هايتي على استعادة المسؤولية عن أمنها. وحيث أنه لا يوجد شك في أن بعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الفترة الانتخابية، أعتقد أننا يمكن أن نتفق على أن البعثة تتوطّد باطّراد، وهي تركز بصورة متزايدة على المجالات التي يمكنها أن توفر لها أكبر قدر من الدعم للوصول إلى استقرار هايتي. ولهذا السبب تحديداً، فالتخطيط للمرحلة الانتقالية ينبغي أن يبدأ في وقت مبكر ليكفل أن تحصل هايتي على الدعم الذي تحتاج إليه بعد انسحاب البعثة. وبالبدء بالتخطيط المبكر، يمكن أن نوفر للأمم المتحدة والحكومة الهايتية الجديدة الوقت الذي تحتاجانه للتحضير لانتقال سلس.

ومع إجراء العملية الانتخابية أخيراً، أصبح لهايتي الآن الفرصة لتترك وراءها حالة عدم اليقين في السنوات القليلة الماضية وتبدأ التخطيط لمستقبل تتولى فيه المسؤولية الكاملة عن أمنها.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوريه على عرضها التقرير الأخير للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/677) وعلى تقييمها للحالة في ذلك البلد.

لقد أحرز تقدم كبير في هايتي في الآونة الأخيرة في مجال تعزيز الاستقرار. وقد جرت الانتخابات التي طال انتظارها بتنظيم معقول وفي ظروف أمنية مقبولة. ويحدونا الأمل في أن تسير الانتخابات الرئاسية أيضاً بسلاسة. إن النجاح في تنظيم الحملة الانتخابية دليل على العمل الدقيق الذي تقوم به السلطات الوطنية، بما في ذلك هيئات إنفاذ القانون. وقد أظهرت الشرطة الوطنية الهايتية قدرة عامة على إبقاء الحالة قيد السيطرة، وإن اندلعت بعض حالات العنف. وعلاوة على ذلك، لم تضطر الشرطة المحلية إلى طلب المساعدة من بعثة الأمم المتحدة سوى بضع مرات.

ونحن ممتنون لبعثة الأمم المتحدة، التي قدمت مساعدة قيمة إلى بور – أو – برانس وأثبتت جدارتها، حتى في أوقات الخفض التدريجي. وننوّه أيضاً بعنصر حفظ السلام الشيلي الذي قتل أثناء تأدية الواجب في ١٣ نيسان/أبريل. ونقدم تعازينا إلى أسر وأقارب القائد السابق للقوة، الفريق جابوراندي، ونعرب عن دعمنا لقائد القوة الجديد، الفريق بينهيرو.

لقد عانى الشعب الهايتي الكثير في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، كانت الجهات الفاعلة السياسية في البلد، بدعم من المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة، قادرة في نهاية المطاف على تجاوز خلافاتها. وتم حل معظم المسائل الملحّة، بما في ذلك بناء إنفاذ القانون الوطني والنظم القضائية، وخفض عدد الأشخاص المشردين داخلياً، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ونحن على ثقة بأن الرئيس الجديد والسلطات التشريعية والمحلية ستتولى مهامها في هايتي أوائل العام المقبل. وينبغي أن يكون ذلك معلماً أساسياً جديداً في تنمية البلد والمساعدة على حل ما تواجهه من مهام عاجلة.

وإذا أريد لهايتي النجاح في المضي قدماً وتحقيق التطبيع الاجتماعي والاقتصادي، ستظل بور – أو – برانس بحاجة إلى المساعدة من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن الأحداث التي وقعت في الأشهر الستة الماضية تشير إلى أن أصحاب المصلحة السياسية الرئيسيين في البلد قادرون على تسوية خلافاتهم وتنحية طموحاتهم الشخصية جانباً لضمان مستقبل ناجح لجميع الهايتيين. لقد تكثف التدريب المهني للشرطة الوطنية الهايتية، كما زاد عدد موظفي إنفاذ القانون. ونحن على ثقة بأنه في سياق تقليص قوام بعثة الأمم المتحدة، ستستفيد البعثة بشكل كامل من الموارد المتاحة لها في الوفاء بولايتها للمساعدة على تحقيق الاستقرار في هايتي. وسيكون هذا العمل أكثر فعالية كلما كان التنسيق أوثق مع السلطات المنتخبة حديثاً.

ومع تحقيق التقدم، هنالك حاجة إلى النقل التدريجي للمهام من البعثة إلى السلطات الوطنية. وما زال القلق يساورنا إزاء الحالة الإنسانية الصعبة، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن الغذائي وارتفاع عدد حالات الكوليرا المسجلة في فصل الربيع. وفي هذا الصدد، تضطلع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الدولية والجهات المانحة لهايتي بدور أساسي.

ومن جانبنا، فنحن مستعدون للنظر المتعمق في التقييم الاستراتيجي للأمين العام لمستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد ما إن يتم إعداده. ونعتقد أنه إذا كانت عملية استعادة كيان الدولة فعالة وناجحة، فإن الحكومة الوطنية في البلد بحاجة إلى أن تضطلع بدور محوري، وأن المزيد من التدابير التي اتخذها الأمم المتحدة ينبغي أن تتوافق تماماً مع أولويات سلطات هايتي وشعبها. وفي أعقاب الانتخابات، ستتمتع الحكومة الجديدة بهامش كافٍ من الثقة الممنوحة لها من الناخبين، مما يسمح لها بالعمل بأقصى قدر ممكن من الفعالية وأن تكون شريكاً يُعتمد عليه في المجتمع الدولي.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في جلسة علنية لمجلس الأمن هذا الشهر، فإني أهنئ إسبانيا على تولي رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. يمكنكم التعويل على دعمنا الكامل، سيدي، في المساهمة في إنجاح أداء مسؤولياتكم الهامة. كما أهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته المتميزة لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، نقدم تعازينا إلى شعب البرازيل وحكومتها في وفاة الفريق جابوراندي، القائد الراحل لقوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ونشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة لتناول الحالة في جمهورية هايتي. ونرحب أيضاً بعرض تقرير الأمين العام (S/2015/677) من قبل ممثلته الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة، السيدة ساندرا أونوريه، التي نكرر تهانينا لها على دورها الفعال في دعم سلطات الحكومة الهايتية في الطريق إلى السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية.

إن فنزويلا ملتزمة من خلال الروابط التاريخية والسياسية والثقافية العميقة باستقلال هايتي وسيادتها السياسية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية فيها. ولذلك، نقدّر نجاح عقد الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في ٩ آب/أغسطس. وقد أبدى شعب هايتي وسلطاتها التزامهم الديمقراطي ونضجهم السياسي مرة أخرى، فضلاً عن قدرتهم على التحكم في مصيرهم. وفي هذه اللحظة الحاسمة لإحلال السلام والاستقرار السياسي في ذلك البلد الكاريبي الشقيق، تتطلب مكافحة الفقر والظلم الاجتماعي مساهمة الجميع.

ويسرنا أن ننوّه بالعمل المتميز للرئيس ميشيل مارتيلي خلال الأعوام الخمسة الماضية نحو تحقيق هذه الأهداف. كما أننا نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي لا تزال تضطلع

بدور بالغ الأهمية في ضمان الاستقرار السياسي في هايتي. ونشيد أيضاً بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة.

ولهذا العام أهمية حيوية في تعزيز المؤسسات الهايتية.

وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره دعم أعمال الحكومة الهايتية والسلطات الانتخابية في هايتي من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي المناسب وتوفير ما يكفي من الموارد المالية، بغية التشجيع على الإنجاز الناجح للانتخابات المقبلة.

ونحن نرى أن أحد المؤشرات الإيجابية على الاستقرار السياسي هو إجراء الانتخابات بصورة سلمية لتبدأ عملية الانتقال السياسي إلى حكومة جديدة في عام ٢٠١٦. ولذلك من الضروري أن تعمل جميع الجهات السياسية الفاعلة في هايتي معا من أجل تشجيع زيادة مشاركة الناخبين الهايتيين في انتخاب سلطاتهم، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات البلد، كي تشعر السلطات الجديدة بأنها مدعومة بشكل كامل من شعبها ومن المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بمستقبل البعثة، نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بإجراء تقييم استراتيجي للحالة في هايتي بعد تشكيل الحكومة الجديدة. ويجب أن يأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار مستوى الأمن والاستقرار السياسي في جميع أنحاء البلد. ويجب أن نتجنب اتخاذ قرارات متسرعة يمكن أن تؤدي إلى انتكاس التقدم المحرز في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا السبب، ينبغي أن يُتخذ أي قرار بشأن مستقبل البعثة بالتنسيق مع الحكومة، وتمشيا مع حالة الأمن والاستقرار على أرض الواقع، مع الأخذ في الاعتبار قدرة أبناء هايتي على الاستجابة في إدارة شؤونهم الداخلية والأمنية. لذلك نرى أنه من الأولويات أن يتم تعزيز القدرات وزيادة عدد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، وفقا لخطة التطوير للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

وينبغي أن نقيم الاقتراح الذي تقدم به الرئيس مارتيلي في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.22)، حيث أكد من جديد على ما قيل في آذار/مارس الماضي في رسالته الموجهة إلى الأمين العام (S/2015/191، المرفق) بشأن الحاجة إلى استئناف خطة إعادة تشكيل البعثة، بطريقة تدريجية ومنظمة، تمشيا مع جدول زمني يتم الاتفاق عليه بتوافق الآراء مع الحكومة الجديدة، اعتبارا من عام ٢٠١٦. وينبغي أن يجري ذلك دون المساس بالتقدم الذي أحرز بالفعل، أو بأمن البلد الداخلي والخارجي.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، لا تزال هناك تحديات رئيسية يتعين التغلب عليها في التصدي للأسباب الجذرية والهيكلية للفقر والاستبعاد اللذين يعاني منهما الشعب الهايتي منذ عقود. ويزعجنا تدهور الحالة الإنسانية والحد من التمويل المقدم لبرامج المساعدة، الأمر الذي حد من قدرة منظومة الأمم المتحدة وحكومة هايتي على التصدي بشكل ملائم للمشاكل التي تؤثر على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد.

ونرى أنه ينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم الإجراءات التي تتخذها السلطات الصحية في هايتي، من أجل إنشاء آليات للسيطرة على الكوليرا، هذا الوباء الذي أودى بحياة المئات من سكان هايتي في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي دعم إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى للقضاء على الوباء، وحملة الوقاية منه واستئصاله.

ويلتزم بلدي بصون التعاون مع هايتي وتعزيزه. وفي العقد الماضي، أنشأنا العديد من المبادرات والمشاريع وصناديق التمويل للمشاريع التي تعتبر من أولويات حكومة هايتي، جنبا إلى جنب مع بلدان التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا

اللاتينية. وقد كان لها أثر إيجابي في تلك الدولة. وقد أسهمنا بنشاط في مجالات التنمية الاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، والتشييد، وإعادة التأهيل، وصيانة الهياكل الأساسية، والتعليم، من خلال اتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة.

وسيواصل بلدنا دعم هذا البلد الشقيق في منطقة البحر الكاريبي، من خلال الانضمام إلى الجهود الإقليمية وجهود الأمم المتحدة، بهدف المساهمة في التغلب على التحديات الهائلة التي ينطوي عليها توطيد السلام والاستقرار والديمقراطية على أساس احترام سيادة هايتي واستقلالها السياسي.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، وفريقكم بأكمله، على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأن أؤكد لكم على دعم تشاد. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ساندرا أونوريه، على إحاطتها الإعلامية.

إن تقرير الأمين العام (S/2015/667) قيد النظر، الذي يغطي الفترة من ٤ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس، يشير إلى إحراز تقدم ملموس تمثل في الإعداد للانتخابات الرئاسية والمحلية والبلدية، التي من المقرر إجراء الجولة الأولى منها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ولا بد من الإشارة إلى أن ذلك التقدم المحرز أتى نتيجة المشاورات المكثفة واستعادة الثقة بين الرئيس ميشيل مارتيلي والأحزاب السياسية المعارضة، الأمر الذي جعل من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مواصلة العملية الانتخابية.

وترحب تشاد بتحسن المناخ السياسي والحالة الأمنية في هايتي، بعد فترة طويلة جدا من التوترات السياسية والشلل المؤسسي. ونأمل ألا تتكرر في الانتخابات المقبلة أعمال العنف التي شهدناها خلال الجزء الأخير من حملة الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت في آب/أغسطس. كما نرحب بالتعاون القوي بين الحكومة الهايتية وشركائها الدوليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فما تقدمه البعثة من دعم في تدريب الشرطة وفي مجال الصحة أمر حاسم في الإعداد لما سيتبع خروج الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أنه قد تم تدريب ٩٠٠ ١١ ضابط شرطة – بمن فيهم ٠٢٢ ١ من النساء – في إطار الوصول إلى العدد المستهدف البالغ ٠٠٠ ١٥ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز بفضل الجهود المشتركة بين سلطات هايتي والأمم المتحدة، فإن عددا كبيرا من التحديات لا يزال قائما في المجالات القضائية والصحية والإنسانية. فالنظام القضائي يواجه صعوبات كبيرة نظرا لعدم كفاية التمويل وعدم توفر ما يكفي من عناصر البنية الأساسية. وبالتالي فقد أدى ذلك إلى حدوث حالات تأخير مفرط في محاكمة من تم احتجازهم، وإلى زيادة أعداد السجناء الذين يقدر عددهم بالفعل ٦٢٤ ١٠ سجينا.

ولا تزال الحالة الصحية تشكل مبعثا على القلق البالغ، نظرا للزيادة الكبيرة في حالات الإصابة بالكوليرا، التي انتهت ١٧٥ حالة منها بالوفاة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل على وجه السرعة المزيد من الجهود كي يساعد سلطات هايتي على وضع استراتيجيات مناسبة وتنفيذها للنهوض بالصحة العامة، ومساعدة المرضى، والقضاء على هذا الوباء. ومن وجهة نظر إنسانية، فإن مصير الهايتيين المشردين داخليا البالغ عددهم ٨٠١ ٦٠ الذين يعيشون في ٤٥ مخيما مختلفا، يستحق الاهتمام المستمر من جانب الوكالات الإنسانية والمجتمع الدولي بأسره. كما أن توطيد عملية تحقيق الاستقرار تعني نقل تلك الفئات الضعيفة، التي تعيش في ظروف بالغة الصعوبة، وإدماجها.

وفيما يتعلق بتشكيل البعثة، تؤيد تشاد خطة الخفض التدريجي للبعثة المؤلفة من مرحلتين، التي اقترحها الأمين العام وفقا للقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤). غير أن الخفض التدريجي للبعثة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار تطور الحالة على أرض الواقع. كما تؤيد تشاد تجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

وتشكر تشاد جميع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على وقوفها إلى جانب شعب هايتي. ونشيد بجميع الأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة، والموظفين المدنيين الذين ضحوا بالغالي والنفيس أثناء أدائهم واجباهم الرسمية في هايتي.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوريه، على إحاطتها الإعلامية.

ما من شك في أن الجولة الأولى للانتخابات التشريعية في هايتي التي أجريت في ٩ آب/أغسطس مثلت خطوة هامة. وحتى إذا كانت الانتخابات قد أجريت في مناخ من التوتر، فحقيقة أنها جرت دون وقوع أي حادث كبير يظهر الالتزام الجاد من جانب هايتي بتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون. ونحن على اقتناع بأن هايتي تسير على الطريق الصحيح. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولا تعد النتائج التي تحققت نتائج لا رجعة فيها.

وهذه الحالة تتطلب منا الاهتمام المتواصل. ويجب احترام الجدول الزمني المقترح لإجراء الانتخابات وتنفيذه. ومن المهم للأحزاب السياسية أن تواصل التصرف على نحو مسؤول وبنّاء وعملي. والانتخابات التي تتكلل بالنجاح سوف تكون حاسمة بالنسبة إلى استقرار هايتي، ومستقبلها، وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستدامة.

وينبغي مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إرساء سيادة القانون وتعزيزها في هايتي. ونحن نتطلع إلى رؤية خطوات جدية تتخذها الحكومة والمحاكم لوضع حد للإفلات من العقاب إزاء جميع المسؤولين عن الاساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان، بمن فيهم أفراد الشرطة وحراس السجون. ومن الملحّ اتخاذ تدابير من قبيل صياغة قانون جديد للعقوبات، وإجراءات الموافقة على القضاة وأفراد الشرطة، والتوسع في خدمات المساعدة القانونية.

إن حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق متواصل. ونحن نحث بقوة السلطات الهايتية على وضع خطة استراتيجية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، بهدف تعزيز القدرة المؤسسية على حماية حقوق الإنسان. وبغية كفالة أن تكون العملية الديمقراطية فعالة، من الضروري أن يشارك جميع أصحاب المصلحة من المجتمع الهايتي مشاركة كاملة.

وما زال النمو الاقتصادي يشكل عاملا حاسما للاستقرار والتنمية في البلد. وبينما شهد البلد انخفاضا كبيرا في عدد الأشخاص المشردين داخليا، هناك عوامل سلبية أخرى – مثل العدد المتزايد من المواطنين العائدين، والجفاف، والكوليرا – زادت من احتياجات البلد الإنسانية وأبطأت التنمية فيه، مما يعرّض الاستقرار والأمن للخطر. وفي هذا السياق، لا يزال الدعم الدولي حاسما. وما فتئت هايتي تتطلب مساعدات قوية في مختلف مجالات الحياة العامة، ويسرنا أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأكثر أهمية في هذا الصدد.

ومن وجهة النظر الأمنية، نحن نرى انخفاضا في أعمال العنف وزيادة المسؤولية من جانب الشرطة الوطنية الهايتية عن الحفاظ على النظام العام. وهذا الإنجاز الهام ثبت جليا خلال الانتخابات التشريعية. ويحدونا الأمل أنه بدعم من الأمم المتحدة، سوف يمكن تحقيق الهدف المتمثل في تدريب ١٥٠٠٠ شرطي على الأقل بحلول عام ٢٠١٦.

ومع ذلك، تبقى الجريمة تحديا كبيرا. فالشرطة الوطنية المعززة التي تتصف بقدر أكبر من المساءلة ضرورية لمواجهة الجريمة المستمرة. ونحن نرحب بالاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة، التي اعتمدت مؤخرا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ويجب معالجة الانضباط الداخلي للشرطة بطريقة جادة ومسؤولة. واتخاذ إجراءات سريعة وفعالة من جانب الحكومة الهايتية لن يكون كافيا بدون دعم حقيقي من المجتمع الدولي.

إننا ننوّه بدور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مجال استقرار الأمن وتعزيز سيادة القانون في هايتي. فوجود بعثة الأمم المتحدة بالذات خلال الانتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر سيكون عاملا مهدئا. ومراعاة للوضع الحالي والتحديات التي تواجه هايتي في المستقبل القريب، نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في تركيبتها الحالية. ومع ذلك، نحن نتشاطر توصية الأمين العام بأنه عقب تنصيب الرئيس الجديد، يتعين إجراء تقييم استراتيجي بغية أن تتكيف البعثة مع وضعها الجديد والاحتياجات الجديدة للبلد.

وختاما، نرحب بالإنجازات الإيجابية، ولكننا ندرك أيضا هشاشتها. فالنساء والرجال في هايتي ما زالوا بحاجة إلى دعمنا السياسي والمالي.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلامي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وتهنئة فريقكم على تولي الرئاسة في هذا الشهر، وبإعادة التأكيد على دعم ماليزيا الكامل لكم. وأود أيضا أن أهنئ الاتحاد الروسي على قيادة المجلس خلال الشهر الماضي.

وإنني أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوريهه، على إحاطتها الاعلامية عن آخر التطورات في هايتي. وأشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2015/667).

منذ آخر مناقشة أجراها المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7408)، شهدت هايتي عددا من التطورات الهامة، أبرزها عقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس. ويشجعنا أن نلاحظ أنّ فترة الانتخابات شابتها مجرد حالات منعزلة من العنف. ونأمل أن تكون الجولات المقبلة المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الشهر سلمية كذلك، إن لم تكن أكثر سلما.

ونلاحظ لدى تنظيم الانتخابات والإعداد لها أن المجلس الانتخابي المؤقت اضطلع بدوره ومسؤولياته بطريقة مهنية ونزيهة، ولبّى العديد من طلبات مختلف الجهات والمرشحين المحتملين. وفي رأينا، هذه الجهود حاسمة لترسيخ مصداقية المجلس الانتخابي المؤقت، ويمكنها أن تساهم إيجابيا في تعميق الثقة بالمؤسسات الديمقراطية في هايتي. ونحن واثقون من أن المجلس الانتخابي المؤقت سوف يتمكن، بالدعم اللازم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، من النجاح في إجراء الجولات اللاحقة، وإجراء الانتخابات البلدية والرئاسية المقررة في وقت لاحق من هذا الشهر. ونشيد أيضا بالرئيس مارتيللي والسلطات الانتقالية في هايتي، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية، لاتخاذ الخطوات الضرورية في سبيل كفالة بيئة آمنة لإجراء الانتخابات.

ونحن نلاحظ الاستعدادات المكثفة التي أجرتها الجهات الأمنية من أجل الانتخابات، بما في ذلك إجراء تمارين محاكاة مع بعثة الأمم المتحدة. وحقيقة أن المهام التي تقوم بها الدولة مثل الأمن وإنفاذ القانون هي بقيادة هايتي على نحو متزايد أمر يبشر بالخير للمستقبل. وبالنسبة إلى الضوابط والموازين المتعلقة بالشرطة الوطنية الهايتية، تلاحظ ماليزيا أن المفتشية العامة جرى تمكينها لممارسة مهام الرقابة على الشرطة الوطنية الهايتية، وأنها تمارس هذا الدور جيدا. ونحن نحث السلطات

الهايتية على مواصلة المسيرة واستمرار العمل من أجل إجراء انتخابات شاملة وشفافة، ونأمل أن تواصل الحكومة تخصيص الموارد المطلوبة عند الحاجة.

ويسرنا أيضا ملاحظة أن هايتي قدّمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقارير دورية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان في ما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ونلاحظ أيضا التركيز على مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد، وبرامج زيادة الوعي تجاه العنف القائم على نوع الجنس، والحمل دون السن القانونية، والصحة الجنسية والإنجابية.

وبخصوص الحالة الإنسانية التي ما زالت أليمة، نرى أنه ينبغي للحكومة أن تنظر أيضا في تكثيف استعدادها وقدرتها حيال الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة، لا سيما بشأن الكوليرا، والجفاف، وموسم الأعاصير المقبل.

وإننا نشعر بالتشجيع إزاء الجهود الجارية في مجال الإصلاح الإداري والتشريعي، ونحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود لترسيخ سيادة القانون في البلد. وفي هذا الصدد، نلاحظ الخطوات الإيجابية التي اتُخذت للتصدي للاحتجاز المطوّل قبل المحاكمات، واكتظاظ السجون، بما فيها أمكنة النساء المحتجزات.

وعلى جبهة التنمية، بينما نحيط علما بمختلف الخطط وتدابير التنفيذ الرامية إلى استقرار الاقتصاد، لا تزال هناك تحديات خطيرة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي. وفي نهاية المطاف، يجب أن يتمثل الهدف في تحسين القدرة التنافسية واجتذاب المستثمرين، بغية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وفي ما يتعلق بتعزيز بعثة الأمم المتحدة، تلاحظ ماليزيا التطورات والتقدم المحرز في إطار معايير الاستقرار الأربعة. فالمكاسب التي تحققت في سياق تطوير الشرطة وبناء القدرات الانتخابية هي في الواقع جديرة بالذكر، في حين يمكن إجراء تحسينات إضافية في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان ومسائل الحكم الرئيسية.

وفي الختام، أغتنم الفرصة للإعراب عن تقدير ماليزيا لبعثة الأمم المتحدة وقيادتها وجميع موظفيها على اسهاماتهم المطردة والمثالية دعما لهايتي حكومة وشعبا. ونحيط علما بتوصية الأمين العام القاضية بتمديد ولاية البعثة.

وفي ضوء الرحيل المؤسف لقائد القوة، الفريق هوزي لويس جابوراندي الابن، يحدونا الأمل أن يجري تعيين خلفه قريبا، نظرا للمهام الضخمة التي تنتظرنا.

ونحن نتطلع إلى العمل مع سائر أعضاء المجلس، والممثلة الخاصة للأمين العام أونوريهه، وبعثة الأمم المتحدة، وأسرة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، فضلا عن المؤسسات المانحة وغيرها من الشركاء وأصحاب المصلحة، في سبيل إحراز الأهداف المتمثلة في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية لهايتي وشعبها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود بداية أن أعرب عن شكري للممثلة الخاصة للأمين العام على بيانها وعلى العمل الممتاز الذي اضطلعت به في الميدان في هايتي. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/667) الصادر في آب/أغسطس.

كما أود أن أتشاطر التعازي التي أعرب عنها عدد من الزملاء في الوفاة المحزنة لقائد القوات في هايتي؛ وفي هذا الصدد أوجه خالص تعازي إلى وفد البرازيل.

وأعرب بالطبع عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذه الجلسة المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

من الواضح أن هايتي تواجه تحديا كبيرا. فللمرة الثالثة فحسب منذ عام ١٩٨٩، ستشهد هايتي مرحلة انتقالية عقب الانتخابات الرئاسية، والتي نثق جميعا في أنها ستكون سلمية تماما. وتؤيد إسبانيا تلك العملية من منظور ثلاثي.

أولا، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ذاتها، نشارك في بعثة منظمة الدول الأمريكية بأربعة مراقبين، فضلا عن الموارد المالية. ويتعلق المستوى الثاني من الدعم بالمجال السياسي، من خلال مشاركتنا النشطة في مجموعة أصدقاء هايتي، وكذلك من خلال مجموعة أصدقاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالطبع من خلال تعزيز المهام الهامة التي يضطلع بها نادي مدريد، الذي تلقى الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى إقامة المزيد من الحوار. والجانب الثالث الهام لدعمنا لهايتي هو من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إسبانيا. فقد قدمت إسبانيا ٢٥٥ مليون يورو، أو ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار، في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هايتي لإعادة الإعمار منذ وقوع الزلزال. وتظل هايتي دولة ذات أولوية فيما يتعلق بتعاون إسبانيا، التي خصصت ١٥٩ مليون يورو، دفع معظمها بالفعل، للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وهذا يعني أن إسبانيا حافظت، وستظل تحافظ على التزامها تجاه هايتي، التي ما زالت الدولة الأكثر استفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إسبانيا في العالم.

فيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في ٩ آب/أغسطس، لقد كانت حقا أكثر سلما من الانتخابات السابقة، كما أشار الممثل البريطاني، لكن كانت هناك حوادث عنف في ١٣ في المائة من مراكز الاقتراع. وأعتقد أنه لولا وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لوقع المزيد من مثل هذه الحوادث. ولهذا ترى إسبانيا أن استمرار وجود البعثة في البلد أمر أساسي بصورة مطلقة، وسيظل كذلك، لإقامة الإدارة الجديدة ولكفالة الانتقال السلمي.

ولذلك تؤيد إسبانيا تجديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، وكما يوصي الأمين العام، الإبقاء على عدد الموظفين المأذون بنشرهم الذين نعتبرهم أساسيين لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها. كما تؤيد إسبانيا تماما نشر بعثة التقييم التي يقترحها الأمين العام في تقريره لتقييم دور ووجود الأمم المتحدة في هايتي ما أن تنجز بعثة الأمم المتحدة مهمتها هناك. وتوافق إسبانيا على أهمية ذلك التقييم الذي سيجري مع الحكومة الهايتية الجديدة من أجل ضمان نجاح العملية الانتقالية إلى مرحلة ما بعد الصلح. ولهذا السبب، فمن المنطقي نشر بعثة التقييم متى شكلت الحكومة الجديدة وبعد أن تتمكن الحكومة الجديدة، بدعم من البعثة، من تحقيق فترة من الاستقرار.

وارتأت إسبانيا دائما في بياناتها أمام مجلس أنه ينبغي التعامل بمرونة مع القرارات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فلا يمكن ضمان الاستقرار في حين أن الجولة الأخيرة من الانتخابات ستجري في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. ولا بد من منح البلد المزيد من الوقت حتى يتوطد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هايتي بشكل كامل. إن هايتي تبدأ الآن عاما حاسم الأهمية. ومن الأهمية بمكان لمجلس الأمن أن يتابع عن كثب التطورات في هايتي، وقد تقترح إسبانيا على المجلس في الوقت المناسب عقد مشاورات للنظر عن كثب في النتائج التي ستخلص لها بعثة التقييم التي ستسافر إلى هايتي أوائل العام القادم لتحديد المعالم الأساسية الخاصة بالمرحلة الأخيرة من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطى الكلمة لممثل هايتي.

السيد غيجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر مجلس الأمن على دعوته حكومة هايتي إلأى الاشتراك في هذه الجلسة وتشاطر استجابتها لتقرير الأمين العام

(S/2015/667) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان الحكومة الهايتية إلى الأمين العام السيد بان كي - مون على قيادته وعلى الالتزام الذي ما برح يظهره طوال فترة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة. والتقرير الذي قدمه توا للمجلس خير شاهد على ذلك.

ويعد التقرير أكثر أهمية إذ يقدم في لحظة حاسمة الأهمية. والواقع أن هايتي تواجه حاليا تحديين رئيسيين. فمن ناحية، لا بد للبلد من إجراء انتخابات عامة حرة وشاملة للجميع وشفافة بنجاح، ومن شأنها أن تكفل تحقيق انتقال سياسي هادئ عام ٢٠١٦، وتسمح بتوطيد الديمقراطية ووضع البلد بأمان على مسار التجديد والتطوير الدائم. من ناحية أخرى، يجب أن يكفل الحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال وجود بعثة الأمم المتحدة في البلد خلال السنوات الـ ١١ الماضية، لا سيما في مجال الأمن، ويجب عليه استلام مقاليد الحكم على نحو فعال مع اقتراب التخفيض التدريجي في قوام البعثة ومغادرتها.

وقد استعرضت الحكومة الهايتية ملاحظات الأمين العام بأكبر اهتمام ممكن وأولت توصياته اهتمامها الكبير. ويرسم التقرير صورة عادلة ومتوازنة للحالة السياسية في هايتي، فضلا عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالعملية الانتخابية الجارية حاليا، إلى جانب إرساء سيادة القانون والأمن وحالة حقوق الإنسان والأنشطة الإنمائية والحالة الإنسانية. ويشدد التقرير عن حق على إجراء الانتخابات التي طال انتظارها، التي تعتبر اختبارا على نطاق واسع لا للمؤسسات في هايتي فحسب بل لبعثة الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة وآمنة ضروري من أجل كفالة استمرارية البرلمان ولتوطيد الديمقراطية والاستقرار وسيادة القانون، وكلها عوامل حاسمة الأهمية بغية تحديث البلد. وقام رئيس الدولة، فخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلي والحكومة، بذلك الاقتناع الراسخ وعلى أساس الالتزام للشعب الهايتي، بالعمل بلا كلل، بمساعدة المجتمع الدولي القيمة، ولا سيما الأمم المتحدة، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية، على النحو الذي يوضحه التقرير.

وفي ذلك الصدد، ترحب الحكومة بتقييم الأمين العام، وهوأن المجلس الانتخابي لم يثبت قدرته على ”إدارة عملية انتخابية شديدة التعقيد ... رغم التحديات اللوجستية والمالية“ فحسب، بل تمكن من ذلك ”بطريقة شاملة وشفافة“ (S/2015/667، الفقرة ٢).

وقد أدَّت المؤسسات الهايتية بصفة عامة دورها الكامل، وأثبتت قدرتها على الإمساك بزمام العملية وتوجيهها. والدور الإيجابي الذي تؤدِّيه الشرطة الوطنية الهايتية في صون مناخ الأمن، بين أمور أخرى، مذكور أيضا في التقرير.

لقد أحرزت هايتي تقدماً هاماً في تجديد مؤسساتها الديمقراطية بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، كما ذُكِر في التقرير. غير أنَّ العملية لَمَّا تنتهِ بعد. ولئن كان تنفيذ الجولة الأولى يشكِّل خطوة رئيسية في العملية الانتقالية السياسية وفي تعزيز الديمقراطية، تبقى الحقيقة أنَّ الانتخابات التي جرت في ٩ آب/أغسطس لم تكن سوى الخطوة الأولى في دورة انتخابية ستتواصل في الأشهر المقبلة. وقد أُطلِقت الحملة الرئاسية رسمياً في ٩ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سنعقد الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية بالتزامن مع الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، والتي ستعقبها جولة ثانية في أواخر كانون الأول/ديسمبر في نفس توقيت إجراء الانتخابات البلدية والمحلية.

ومن البداية، تم القيام بكل شيء ممكن لتعزيز الثقة العامة بنزاهة العملية. وإذ تُبدي الحكومة احتراماً كبيراً لاستقلالية

المجلس الانتخابي المؤقت وصلاحياته، فإنها تبقى مقتنعة بأن المجلس، إدراكاً منه لمسؤولياته ولأهمية ما نحن بصدده، لن يدخر وسعا لتلبية توقعات السكان وسيتخذ جميع التدابير الضرورية لمعالجة أوجه القصور التي رصدها في الجولة الأولى المراقبون الوطنيون والدوليون، وذلك بغية حلِّ المشاكل المشار إليها فمصداقية الانتخابات على المحك ونجاحها أساسي لنجاح المرحلة الانتقالية السياسية في عام ٢٠١٦ وللاستقرار.

والحكومة الهايتية تغتنم هذه الفرصة لتؤكد امتنانها العميق لجميع البلدان الصديقة وجميع شركاء التعاون لهايتي ومنظمات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، على مشاركتها في إجراء الانتخابات. وإننا ممتنُّون على نوعية دعمهم للمجلس الانتخابي المؤقت، بما يشمل التعهدات الإضافية المُعلَنة خلال اجتماع المانحين في تموز/يوليه، والذي حضره رئيس وزراء هايتي، دولة السيد إيفانز بول. ونحن على ثقة بأنهم سيواصلون الوقوف إلى جانب الشعب الهايتي في هذا المنعطف الدقيق عن طريق مساعدة المجلس الانتخابي في سد الثغرات القائمة في الموارد المالية والتقنية واللوجستية اللازمة للإعداد للمرحلة المقبلة من الانتخابات، والتي ستكون حاسمة بطابعها.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتنان الحكومة الهايتية لحكومة ترينيداد وتوباغو التي أعلنت للتوّ، في ١٨ أيلول/سبتمبر، عن تبرع قدره مليون دولار للصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء الانتخابات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

إنَّ تقرير الأمين العام يذكر عدة تطورات إيجابية أخرى منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن لهايتي في كانون الثاني/يناير. ولقد كنتم، سيدي الرئيس، برفقتهم. وتشمل هذه التطورات، بين أمور أخرى، التحسُّن الكبير في الأمن وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وإرساء سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الضامنة ومن بينها المجلس الأعلى للقضاء والشرطة الوطنية، التي ما فتئت أعدادها تتزايد لتصل إلى العدد المستهدف وهو ٠٠٠ ١٥ فرد بحلول عام ٢٠١٦، طبقا للأهداف المحددة في خطة تطوير الشرطة. ومع أنّ التقدم قد يبدو بطيئاً، فإن إصلاح السجون قيد التنفيذ أيضاً. وتطبيق قانون العقوبات الجديد من شأنه أن يسهم في التقدم الإجمالي.

وبموازاة تلك المبادرات المختلفة لبناء القدرات، ترحب الحكومة الهايتية بمشاركة بعثة الأمم المتحدة في مجموعة واسعة من المشاريع التي تركِّز على الحدِّ من العنف ومنعه ومكافحة الفقر وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة والشباب والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر وإنشاء مكاتب للمساعدة القانونية والأنشطة الكثيفة العمالة التي تركز على تطوير الهياكل الأساسية أو على الحماية البيئية، ناهيك عن الدعم المقدَّم لحملات الوعي الانتخابي.

علاوة على ذلك، تحيط الحكومة علماً بما يعتبره التقرير تدهوراً كبيراً في الحالة الإنسانية، مع إدانة خفض التمويل لتلك الأنشطة، والذي كان له أثر الحدّ من قدرة منظومة الأمم المتحدة وشركائها على التصدي بصورة مُرضية لجميع أنواع التحديات. ويشكل اثنان من تلك التحديات مصدر قلق كبير: تزايد حالات الإصابة بالكوليرا من جهة، والتوترات التي نشأت في العلاقات الهايتية – الدومينيكية عقِب عودة المهاجرين الهايتيين وذرِّياتهم إلى هايتي. والحكومة تدعم مطالبة الأمين العام بتنشيط خطة عمل للقضاء على الكوليرا. وبخصوص العلاقات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، فإنَّ الحكومة تدعم دعماً كاملاً استئناف الحوار بين الجانبين، كما اقترح الأمين العام، بغية إيجاد حل يضمن أن يتمتَّع جميع المهاجرين باحترام كرامتهم الإنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية، مع تشجيع استئناف التعاون بين البلدين في جميع المجالات.

وبعد تجاوز العديد من العقبات التي كانت تهدد بعرقلة العملية الانتخابية، ترحب الحكومة الهايتية بإمكانية تشكيل المجلس التشريعي الخمسين قريبا وببدء مرحلة انتقالية سياسية سلمية وهادئة في جوٍّ من الأمن المستعاد.

والعمل جار من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة، وهو توطيد الاستقرار المستدام، كما ورد في الولاية التي حددها القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، وأكّدته القرارات اللاحقة لمجلس الأمن. وهناك نظام جديد ينشأ في هايتي. فالبلد ينعم بالهدوء ولديه مؤسسات أقوى. ونحن نركِّز على المسائل الأساسية: تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والحدّ من الفقر وخفض البطالة بشكل كبير وتعزيز التعليم وحقوق الإنسان وحماية البيئة وزيادة الاستثمار، وذلك بهدف ضمان تحقيق نموٍّ أقوى وأكثر استدامة وتنمية مستدامة.

وقد قال رئيس الجمهورية، فخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلّي، في خطابه أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ما يلي (انظر A/70/PV.22):

”يرجع الفضل جزئيا في إمكانية تحقيق التقدم المحرَز في السنوات الأخيرة في هايتي إلى دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهذه الإنجازات تشكل مساهمة ملحوظة في استقرار البلد والذي لا يمكن من دونه النظر بجدية إلى أيِّ آفاق للتحديث الاقتصادي أو التنمية المستدامة في البلد. والبعثة تعكف على التكيف مع سياق جديد مختلف عن ذاك الذي أنشئت فيه. وقد اختارت الحكومة الهايتية وضع خطة لإعادة التشكيل، تراعي تطورات الحالة الميدانية.

وأكرر أملنا بأن نرى الانسحاب التدريجي والمنظم للقوات مستمرا. سيتم الانسحاب ونقل المسؤوليات العسكرية والشرطية والإنمائية إلى المؤسسات الهايتية وفقا للجدول الزمني المُتفق عليه. وهذا سوف يحول دون حدوث أي فراغ ضار في الأمن الداخلي والخارجي للبلد.“

عند البدء بعملية الانتقال السياسي المقبلة وتنصيب حكومة جديدة في عام ٢٠١٦، ستؤيد الحكومة الهايتية إعادة تشكيل الولاية، بالاقتران بنقل مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى السلطات الوطنية بوتيرة مناسبة، وينبغي لهذا الانتقال أن يأخذ في الحسبان التقدم المُحرز في كل مرحلة من المراحل، وأيضا جوانب الضعف القائمة لتحاشى حدوث أي انسحاب قبل الأوان يُمكن أن ينشأ عنه فراغ في الحالة الأمنية، كما يُذكرنا الأمين العام دائما. والعنصر الرئيسي يتمثل في ضمان أقصى درجة من المرونة في الانسحاب وتنفيذ خطة إعادة التشكيل.

إن حكومة هايتي لقد أحاطت علما بالتحديد بما جاء في الفقرة التالية من تقرير الأمين العام:

”أوصي بأن يُمدّد مجلس الأمن ولاية البعثة لسنة إضافية، ربما تكون الأخيرة، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مع الإبقاء على القوام المأذون به حاليا للأفراد النظاميين، والبالغ ٢ ٣٧٠ من أفراد القوات العسكرية و ٢ ٦٠١ من ضباط الشرطة. وبعد الانتهاء من العملية الانتخابية وتنصيب الرئيس الجديد، أقترح إجراء تقييم استراتيجي للحالة في هايتي، بما في ذلك من حيث درجة الاستقرار في مختلف أنحاء البلد ومدى اتّسام الشرطة الوطنية بالمهنية ومدى قوتها، وذلك بهدف تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود ودور الأمم المتحدة في هايتي قبل انتهاء ولاية البعثة في عام ٢٠١٦. ودونما مساس بنتائج التقييم الاستراتيجي، أتوقّع في حال استمرار الاتجاهات الإيجابية التي شُهدت مؤخرا أن تطرأ على طبيعة وجود الأمم المتحدة في

هايتي تحوّلات كبرى، بما في ذلك على صعيد وضعيتها الأمنية.‘‘ (S/2015/667، الفقرة ٦٥).

إن شعب وحكومة هايتي يعلقان قيمة كبيرة على الدور البارز الذي أدته الأمم المتحدة في هايتي في السنوات الأخيرة، خاصة في إطار عمل البعثة. في هذا الصدد، أغتنم هذه فرصة لأشيد بنوعية ونطاق العمل الذي قامت به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوريه. وفي ظل ظروف تميزت بصعوبة كبيرة جدا، تحلت السيدة أونوريه على الدوام برباطة الجأش، والتوازن والذكاء، بينما ربما استكان آخرون إلى الجزع والخوف. إني أقدر للسيدة أونوريه ثباتها وتفهمها لتعقيدات الحالة في بلدي.

أود أن أحيي مرة أخرى جهود الأمين العام الذي سيكون تقريره بالتأكيد مساهمة قيمة في مداولات وقرارات المجلس المتعلقة بتشكيل مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أود أن أكرر تصميم حكومة هايتي على مواصلة العمل بصورة وثيقة مع مجلس الأمن والأمانة العامة من أجل الإنجاز الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة، وهي ولاية تتمثل في مساعدة أبناء هايتي وحكومتهم في سعيهم من أجل تحقيق استقرار دائم يرتكز على سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيدة رودريغيث بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يسر غواتيمالا المشاركة في هذه المناقشة التي نظمتها الرئاسة الإسبانية. ونتمنى لإسبانيا كل النجاح طوال فترة رئاستها لشهر تشرين الأول/أكتوبر. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بوجود الممثلة الخاصة للأمين العام، السفيرة ساندرا أونوريه، وأشكرها على تقريرها المُفصّل (S/2015/667). إنها تعرف أن بوسعها التعويل على تعاون غواتيمالا الكامل. وأود أيضا أن أشكر ممثل هايتي على بيانه القيم.

ويسُرنا أن نسمع أن هايتي تشهد فترة من الاستقرار العام مما يُمثل فرصة للبلد للانتقال إلى طريق للنمو الاقتصادي والتنمية السياسية أكثر استدامة. قبل أسبوع، استمعنا باهتمام كبير في الجمعية العامة إلى الرئيس مارتلي (A/70/PV.22) الذي أخبرنا عن إحراز تقدم في بلده، وكما شدد من فوره السفير ريجي، فإن الفضل في ذلك يعود بقدر كبير إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقال أيضا أن العملية الانتخابية التي بدأت في ٩ آب/أغسطس والمقرر لها أن تستمر حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت إشارة جيدة على قياس الأداء ونجاح البعثة خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية. إنه تقييم نتشاطره لأن هذه الانتخابات تُمثل فرصة لسلطات هايتي، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية، لكي تُظهر قدرتها على إدارة هذه العملية الانتخابية الوطنية المعقدة من دون الاعتماد على بعثة الأمم المتحدة. وبصورة مماثلة، ستؤدي إلى ثالث انتقال ديمقراطي للسلطة في هايتي.

إن التجربة التاريخية تذكرنا أيضا بالحاجة إلى إنشاء مجلس انتخابي دائم وجعله فاعلا للاحتفاظ بسجل للعديد من أفضل الممارسات التي تجلت خلال هذه الدورة الانتخابية، مع الأخذ في الحسبان التواتر والانتظام الذي تُعقد في ظلهما الانتخابات في هايتي كما يقتضيه دستورها. وإنها أيضا تجربة على جانب من الأهمية إذا ما أرادت هايتي التقليص التدريجي لاعتمادها على المساعدة الانتخابية الدولية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، لا بد من أن يُساءل المسؤولون المنتخبون عن النتائج الملموسة التي يتوقعها الناس الذين اختاروهم قادة لهم. إن ما تحقق من تقدم وإنجازات حتى اليوم سوف يُحدث فرقا في هايتي ما دام ذلك متجسدا إلى حد كبير في مستوى الحياة لجميع القطاعات السكانية. ووفقا

لذلك، علينا أن نواصل الاستثمار في البرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تقليص الإجحافات وتقديم المساعدة الإنسانية لأضعف القطاعات السكانية. إننا ننظر باهتمام شديد إلى النداء الإنساني الأخير الذي أطلقه مكتب الشؤون الإنسانية في آب/أغسطس مبرزا فيه التهديد الثُلاثي الذي يواجهه البلد حاليا أي: تدفق الهجرة المختلط، ووباء الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصبحت لدينا فرصة لمضاعفة جهودنا لضمان عدم ترك أحد متخلفا عن الركب وتمتع جميع السكان بمستقبل أفضل.

أما بشأن مسألة السلامة، فنعتقد أن تعزيز قوة الشرطة الوطنية الهايتية لا يزال يمثل حجر الزاوية في ضمان الأمن والاستقرار في جميع أرجاء البلد. إن الجوانب الرئيسية للوفاء بهذه المهمة تتمثل في زيادة عدد القوات في عام ٢٠١٦، والتنفيذ الكامل للخطة الحالية للشرطة الوطنية الهايتية، ووضع خطة للسنوات الخمس المُقبلة بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان، والمساءلة والإبقاء على التعاون المُجدي مع بعثة الأمم المتحدة.

نتطلع قُدما إلى نتائج التقييم الاستراتيجي الذي سيقوم به الأمين العام في العام المقبل. وينبغي أن لا يتم هذا إلا بعد تنصيب الحكومة الجديدة للتمكين من إعطاء فترة للاستقرار، وإتاحة فرصة لتقرير الكيفية التي ينبغي بها للأمم المتحدة أن تدعم مؤسسات البلد في المستقبل.

ونتوقع أن تركز العملية على تعزيز الإنجازات وأنها سوف تأخذ في الحسبان الحقائق على أرض الواقع.

وفي الختام، تؤيد غواتيمالا توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى. وأؤكد للممثل الدائم لهايتي الدعم الكامل من غواتيمالا لأهدافه ولتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية في بلده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): نشكر الوفد الإسباني على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا بشأن الحالة في دولة هايتي الشقيقة .

(تكلم بالفرنسية)

أود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوريه، على إحاطتها الإعلامية وأؤكد من جديد امتنان حكومة بلدي واحترامها لها على قيادتها ودعمها المستمر لتوطيد السلام والديمقراطية في هايتي.

أشكر السفير دينيس ريجيس، ممثل هايتي على البيان الذي أدلى به.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أشكر أعضاء المجلس على رسائل التعزية العديدة التي تلقيناها في أعقاب وفاة الفريق جوزيه لويس جابورواندي، الأصغر، التي وقعت مرخرا في ٣٠ آب/أغسطس. قائد قوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي اجتماع عقد مؤخرا للبلدان المساهمة بقوات، أعربت رئيسة البرازيل، السيدة ديلما روسيف، عن أسفها لوفاته مُبرزة صفاته المهنية والشخصية، وكذلك مساهمته القيمة في تحقيق الاستقرار في هايتي. وعقب عملية اختيار سريعة، وصل بالفعل القائد الجديد، اللواء أياكس بورتو بينهيرو، إلى بورت – أو – برانس، وسوف يتولى مهامه قريبا.

ونحن نرحب بعقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس في بيئة مستقرة نسبيا، وإن كنا نأسف للأحداث التي أدت إلى خسائر في الأرواح فضلا عن الاضطرابات في بعض مراكز الاقتراع. ويساعد قيام السلطات الهايتية بإدارة العملية الانتخابية على جعل ممارسة السلطة التشريعية أمرا طبيعيا. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأنه

للمرة الثالثة على التوالي سيقود رئيس منتخب ديمقراطيا البلد على طريق التنمية المستدامة والاستقرار والسلام. وستواصل البرازيل، بالتعاون مع المجتمع الدولي، دعم الجهود الجارية التي تبذلها حكومة هايتي من أجل إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية.

وبناء على تجربتنا الخاصة في البرازيل، نعتقد أن احترام العملية الديمقراطية هو شرط مسبق لتحقيق التنمية واستمرار إحراز التقدم الملحوظ في هايتي خلال السنوات الأخيرة. وإلى جانب المساهمة المالية المقدمة إلى العملية الانتخابية، سيقود السفير سيلسو أموريم، الوزير السابق للشؤون الخارجية، والدفاع في البرازيل، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في هايتي خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة.

(تكلم بالإنكليزية)

وتؤيد البرازيل تقييم الأمين العام بشأن الاستقرار والأمن في هايتي، مع التسليم بأنه لا تزال هناك أسباب تدعو للقلق فيما يتعلق بالأمن، بما في ذلك في سياق العملية الانتخابية الجارية. ونحن نؤيد أيضا التوصية بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مع الحفاظ على مستويات القوات والشرطة الحالية. وللعنصر العسكري وعنصر الشرطة دور هام في العملية اللوجستية والأمنية. وكما جاء في تقرير الأمين العام الأخير (S/2015/667)، من المهم أن نحافظ على قدرة هذه العناصر على التنقل وإبراز دورها قدر الإمكان. ونحن نتفق مع اقتراح الأمين العام الداعي إلى إجراء تقييم استراتيجي جديدة للحالة في هايتي كأساس يستند إليه في تقديم توصياته بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد. ومن المهم أن يجري التقييم بعد تشكيل حكومة جديدة، وأن تسترشد عملية إعادة التشكيل فقط بالحالة على أرض الواقع وبالحاجة إلى الحفاظ على التقدم المحرز في السنوات الـ ١١ الماضية.

وعلى الرغم من تحسن أداء قوة الشرطة الوطنية الهايتية في منع الجرائم والسيطرة على الاضطرابات المدنية، يجدر التأكيد على أن القوة لم تبلغ بعد هدف القوام المتمثل في ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، لم تتحقق بصورة كاملة سوى ٨ أهداف من الأهداف الـ ٧٠ الواردة في خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ونحن نشجع الشرطة الوطنية الهايتية على الاستفادة من جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان نجاح انتقال المسؤولية عن الأمن في المناطق البالغة الأهمية.

والبرازيل تؤمن أيضا بأنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة الاحتفاظ بالأدوات الصادر بها تكليف من أجل وضع برامج للحد من العنف المجتمعي والمشاريع ذات الأثر السريع وكذلك بقدرة هندسية كافية. لقد أظهرت تجربة هايتي بوضوح أن هذه الأنشطة تفيد السكان المحليين بصورة مباشرة وتساعد في بناء الثقة في عملية السلام والبعثة طيلة دورة حياة تلك الأنشطة. وينبغي لأي وجود مستقبلي للمنظمة في هايتي أن يأخذ في الحسبان قصة النجاح هذه ويكفل استمرارية هذه الأنشطة، بغية المساهمة في استدامة جهود التعمير.

وما زالت الحالة الإنسانية مثار قلق. وعلى الرغم من أن هناك اتجاها تنازليا في عدد المشردين داخليا، الذي يبلغ حاليا ٦٠ ٠٠٠ شخص، حدثت زيادة في عدد الحالات الكوليرا الجديدة - ٢٠ ٠٠٠ حالة و ١٧٥ حالة وفاة، وتفاقمت مستويات الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الريفية، أساسا بسبب الجفاف وآثار ظاهرة النينيو. وفي هذا السيناريو، ينبغي لعلاقة المجتمع الدولي مع هايتي أن تسترشد بصورة متزايدة بإقامة شراكات قادرة على تحسين الظروف المعيشية لأبناء هايتي.

والحكومة البرازيلية ملتزمة بالحفاظ على الجهود في مجال التعاون الإنساني بالإضافة إلى سياسة الهجرة الحالية الخاصة

بالهايتيين. وقد وسعنا نطاق قدرتنا ليشمل إصدار تأشيرات دائمة في بورت – أو – برانس، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، من أجل كفالة دخول لائق وكريم للمهاجرين في بلدنا. وتصدر السفارة في بورت – أو – برانس حاليا حوالي ٢ ٠٠٠ تأشيرة دائمة في الشهر. وقد أدى إجراء مماثل إلى انخفاض تدفق المهاجرين عبر الحدود في ولاية إيكر في شمال البرازيل، وكان أداة فعالة ضد المتاجرين بالبشر.

ونحن نعتقد أنه يمكن للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة أن تقدم الدعم للجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي. وثمة عناصر هامة للتنمية والاستقرار في هايتي تستحق النظر فيها بعناية أكبر. ومن بين هذه العناصر، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على مجالين نعتقد أنهما سوف يظلان في صميم جهودنا الجماعية الرامية إلى دعم هايتي، ويمكن أن يضطلعان بدور بناء خلال الفترة الانتقالية، وهما: تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء والحد من الفقر. وينبغي أن يؤدي تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء إلى تمكين الفئات الأضعف والأكثر فقرا، ولا سيما من خلال فعالية الحقوق الاجتماعية، وتحقيق مكاسب ملموسة للفئات الأكثر ضعفا. ونرحب بتخصيص الحكومة الهايتية الموارد من أجل ضمان استمرار العمل الهام الذي يقوم به مكتب المساعدة القانونية، الذي يدعمه برنامج الحد من العنف المجتمعي التابع لبعثة الأمم المتحدة.

ترحب البرازيل أيضا بالتنقيح الذي جرى على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لهايتي ومواءمته مع أولويات هايتي. ومن الآن فصاعدا، يكمن التحدي في جعل المكاسب التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة مستدامة، بينما يمضي البلد قدما، وتعزيز الاستقرار المؤسسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

(تكلم بالفرنسية)

وكما قال السفير ريجيس فإن نظاما جديدا آخذ في الظهور في هايتي. ما زالت البرازيل ملتزمة تجاه إخواننا وأخواتنا في هايتي في جهودهم الرامية إلى بناء مستقبل يسوده الاستقرار الديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2015/667) والممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لهايتي على بيانه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام لعضوية الاتحاد: تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا.

إن هايتي ملتزمة بعملية دقيقة للتجديد الديمقراطي، وهو شرط مسبق لنجاح الجهود الإنمائية الكبيرة التي بذلها البلد في السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ الزلزال المروع في عام ٢٠١٠. ويسعى البلد لتوطيد المكاسب الهشة التي حققها حتى الآن في مجال الديمقراطية. ولا يزال هناك تفاوت اجتماعي واقتصادي بالغين. وتظل الجهود التي يبذلها الجميع من أجل كفالة الاستقرار والأمن تكتسي أهمية كبرى.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا وفيا لجمهورية هايتي، وهو مصمم على العمل في انسجام تام مع الشركاء الآخرين من أجل دعم البلد في المرحلة الدقيقة الراهنة. وبعد زلزال عام ٢٠١٠، ضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده من أجل دعم التعمير وتوطيد البلد، ولا سيما هياكله الأساسية وإدارته واقتصاده. ونرحب باستمرار الانخفاض في عدد المشردين داخليا الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات، ولكن لا تزال هناك احتياجات إنسانية ضخمة جدا. ونتيجة لذلك، قرر الاتحاد الأوروبي الإبقاء على برنامج الاستجابة الإنسانية التابع له في هايتي مرة

أخرى هذا العام، مع الالتزام بـ ١١,٦ ملايين يورو للوفاء باحتياجات الأشخاص الذين ما زالوا مشردين، والمساعدة على إبقاء وباء الكوليرا تحت السيطرة، وتقديم المساعدة على نحو مستدام لضحايا انعدام الأمن الغذائي من سكان المناطق الريفية.

كما أن الاتحاد الأوروبي يؤيد نداء المرحلة الانتقالية ٢٠١٥- ٢٠١٦ الذي أطلقته السلطات الهايتية والأمم المتحدة مؤخراً، والذي يضع القدرة على الصمود في صميم استراتيجيته.

وقد وقع الاتحاد الأوروبي وحكومة هايتي برنامجاً إرشادياً وطنياً للمساعدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ تبلغ قيمته ٤٢٠ مليون يورو، وذلك تعبيراً عن التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بدعم الحكومة في استراتيجيتها للتنمية والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. والاتحاد الأوروبي سيواصل التعاون مع حكومة هايتي من أجل تحسين القدرة المالية للبلاد لتعزيز الإصلاح الإداري، وتحسين إدارة الميزانية، وتوطيد أركان الدولة والحوكمة، وتقديم الدعم لتنفيذ السياسات الوطنية في مجالات التعليم والأمن الغذائي والبنية التحتية والتنمية الحضرية. ونقوم، معاً، بإعداد إطار مشترك للتنمية البشرية. والاتحاد الأوروبي سيبقى منفتحاً لإجراء حوار مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ذات الصلة للنظر في الفرص الملموسة للتعاون.

وهايتي لا يمكن أن تتحمل أي أزمات سياسية أو أمنية كبرى جديدة ويجب التأكد من أن التقدم الذي تحرزه لا رجعة عنه. ويرحب الاتحاد الأوروبي ببدء العملية الانتخابية، وتلك خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح، بالرغم من الحوادث العنيفة والمخالفات التي وقعت خلال المرحلة الأولى من الانتخابات في ٩ آب/أغسطس. وعملية استعادة المؤسسات الديمقراطية في البلاد ينبغي أن تستمر في جو من السلام والشفافية والمساواة وأن تشمل الجميع، ولا بد من ضمان عقد المرحلة القادمة من الانتخابات في نفس الإطار، من أجل تحسين العملية برمتها وتجنب العنف والمخالفات التي شابت المرحلة الأولى. والاتحاد الأوروبي قدم مساهمة كبيرة في هذه العملية من خلال منحة قيمتها ٥ ملايين يورو لصندوق الانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما فعلنا خلال انتخابات عام ٢٠١٠، فقد نشرنا بعثة لمراقبة الانتخابات تضم حوالي ٨٠ شخصاً. وبالتعاون مع نادي مدريد، ينظم الاتحاد الأوروبي برنامجاً للمناقشة وتقديم المشورة، يستهدف عدداً كبيراً من الجهات الفاعلة المؤسسية وممثلي المجتمع المدني.

إن الوضع الأمني لا يزال دقيقاً. والاتحاد الأوروبي يرى من الضروري تهيئة مناخ سياسي أكثر استقراراً وشمولاً. ودور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لا يزال حاسم الأهمية تماماً. والاتحاد الأوروبي يعتبر وجود بعثة الأمم المتحدة ومشاركتها النشطة، على وجه الخصوص، في تأمين الانتخابات القادمة في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر أمراً أساسياً. فهي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً للغاية في ضمان السلام والاستقرار في جميع مراحل العملية الانتخابية وبالتالي دعم الانتقال السياسي السلمي.

وأود أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للمساهمة الكبيرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة من أجل استتباب الأمن وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. وسيبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بدعم جهود السلطات الهايتية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان مستقبل أفضل لكل شعب هايتي.

ولأن هذه المرة الأخيرة التي أخاطب مجلس الأمن بصفتي رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المجلس من خلالكم، سيدي الرئيس، على تعاونه الممتاز مع الاتحاد الأوروبي ووفده في نيويورك على مدى السنوات الأربع الماضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد أُبلغت بأن هذه المرة الأخيرة التي يأخذ فيها المراقب عن الاتحاد الأوروبي الكلمة في المجلس، وأعتقد أنني أنقل مشاعر أعضاء المجلس، بل كل أعضاء الأمم المتحدة الممثلين هنا اليوم، والتي تعكس أسفنا لمغادرة سفير أدى عمله بشكل يدعو للإعجاب بصفته سفيراً للنمسا أولاً، ثم ممثلاً للاتحاد الأوروبي بعد ذلك. وقد أبدى حنكة واقتداراً على الدوام. وأنا أعلم أنه حظي بالاحترام الكامل من كل عضو في الأمم المتحدة. وهو رجل يتمتع بخبرة كبيرة وسوف نفتقده. وباسمنا جميعاً، أتمنى له كل السعادة والتوفيق في حياته المهنية والشخصية في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه أول مرة آخذ الكلمة في المجلس تحت رئاستكم، سيدي، أود أن أهنئكم وبلدكم، متمنية لكم شهراً ناجحاً. وأود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيدة ساندرا أونوريهه، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطتها المفصلة والتزامها المستمر، ونحن عليه شهود.

وكولومبيا تؤيد البيان الذي أدلى به سفير أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وأسوة بمن سبقني من الزملاء، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة وشعب البرازيل وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في وفاة الجنرال جوزيه لويس جابورندي، الابن، الذي عمل بلا كلل وبكل التفاني على رأس البعثة.

إن تحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة ظروف أفضل للشعب في هايتي، فضلاً عن تعزيز قدراتها المؤسسية وديمقراطيتها، يجب أن تظل أولوية في التزامات المجتمع الدولي إزاء هايتي. وإننا نشعر بالارتياح لنتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي عقدت في ٩ آب/أغسطس، إذ بالرغم من بعض حالات العنف – الأمر الذي انعكس في ضعف الإقبال إلى حد ما، ونأمل أن يتحسن في الجولة الثانية – يمكننا أن نقر بالتزام حكومة هايتي وجهودها من أجل استقرار مؤسساتها الديمقراطية وإجراء الانتخابات. والعمل الهام الذي قام به المجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية الهايتية يستحق اهتماماً خاصاً، ونحن على ثقة من أنهما سيؤديان بشكل جيد أيضاً خلال الانتخابات الرئاسية والجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التي ستجرى عما قريب.

ونحن نقر بالتقدم الذي حققته هايتي في مجالات كالأمن والحد من العنف، ونقل سكان المخيمات – حيث أحرز الكثير من التقدم – والنمو الاقتصادي، في جملة أمور، ولكن، كما أشار آخرون، ما زالت هايتي تواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بالتنمية، وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعمها. وإلى جانب تنظيم برامج التعاون الثنائي في مجالي الزراعة والبنية التحتية، تقدم كولومبيا المساعدة لهايتي من خلال المساهمة بأفراد من الشرطة في البعثة. وتشمل مساهمتنا تقديم المشورة المؤسسية والدعم العملياتي والوقاية من خلال نقاط التفتيش، والتدريب في أكاديميات الشرطة، وتحقيقات الشرطة القضائية والتوعية المجتمعية. ونحن عازمون على مواصلة تدريب مجموعة من ضباط الشرطة الهايتية من الإناث في كولومبيا.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس أنه وفقاً للالتزام الذي قطعه الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون في ٢٨ أيلول/سبتمبر، ستوسع كولومبيا نطاق دعمها لبعثة الأمم المتحدة، كما ذكرت السيدة أونوريهه، بتوفير ٥٨ من ضباط الشرطة الآخرين المعتمدين من قبل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الحكومة الكندية التي أرسلت لنا مدربين لتوفير التدريب المعجل لأولئك الضباط.

ولكن، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2015/667)، ما زالت هناك تحديات جمة. وأي قرار بشأن بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن يستند، حصراً، إلى الأوضاع على الأرض،

وبعد أن تنتهي بعثة التقييم الاستراتيجي التي سيشكلها الأمين العام في القريب العاجل من وضع توصياتها.

وأؤكد من جديد على أننا يجب أن نحافظ بأي ثمن على المكاسب التي تحققت، وتمشياً مع التقرير، نعتقد أنه يجب إتاحة فترة معقولة للحكومة الجديدة لتوطيد الاستقرار قبل أن نتخذ أي إجراء.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم كولومبيا للعمل القيم جدا للبعثة الذي يهدف إلى ضمان الرفاه المستدام لشعب هايتي. ولهذا السبب، يؤيد بلدي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة على المستوى العسكري والشرطي نفسه لسنة واحدة – كما قلتم، سيدي الرئيس – بهدف تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد ومستوى سلامة ورفاه الشعب الهايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كونكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):أود في البداية أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤية الممثل الدائم لإسبانيا رئيسا لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن تعازينا للأمم المتحدة وحكومة البرازيل في وفاة الفريق جابوراندي.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، التي تشمل الأرجنتين، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا، كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدي أوروغواي. وأثني عليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة لبحث التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/667). وترحب مجموعة الأصدقاء بالممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوريه، وتشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى عملها الجادّ.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية ونشر ثقافة سياسية مواتية للاستقرار الديمقراطي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي العناصر الرئيسية اللازمة لتحقيق المزيد من الاستقرار والازدهار في هايتي. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة الأصدقاء بتنظيم الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ في بيئة سلمية نسبياً. وننوّه بالخطوات التي اتخذتها المؤسسات الهايتية لاتخاذ تدابير تصحيحية للتصدي للمخالفات المحددة وتحسين الجولات المقبلة من الانتخابات. ونشير أيضاً إلى الدور الهام الذي يجب أن تؤديه حكومة هايتي والمجلس الانتخابي والأحزاب السياسية لضمان أن تجري الجولة المقبلة من الانتخابات بصورة حرة ونزيهة وسلمية وديمقراطية ووفقاً لقانون الانتخابات.

وتدعو مجموعة أصدقاء هايتي جميع الأطراف صاحبة المصلحة إلى المشاركة البناءة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل بصورة سلمية معا من أجل الحفاظ على الثقة في العملية الانتخابية. كما ترحّب بالجهود التي تقوم بها الممثلة الخاصة للأمين العام في هذا الصدد. وترحب المجموعة أيضاً بجهود السيدة أونوريهه الرامية إلى تعزيز الحوار الجاري بين جميع الأطراف الوطنية المعنية والذي يهدف إلى تعزيز العملية السياسية الجارية والتخفيف من المخاطر على المؤسسات الديمقراطية الهايتية. ونحن نشكرها أيضاً على جهودها لإقناع المجتمع الدبلوماسي والدولي بمواصلة الإسهام بطريقة منسقة لتشجيع الحوار السياسي.

وتشير مجموعة الأصدقاء إلى زيارة البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتي جرت وفقاً لاختصاصاتها (S/2015/40) وكان هدفها الأساسي التأكيد من جديد على استمرار دعم المجلس للحكومة والشعب في هايتي وإبراز أهمية توفير مناخ بناء وشامل للجميع من أجل

الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي والتنمية وحث جميع الأحزاب السياسية على أن تتعاون في العمل.

وتقرّ مجموعة الأصدقاء بأن الحالة الأمنية في هايتي مستقرة بوجه عام وتشدد على أهمية اتخاذ قرارات نابعة من الوضع ومتصلة بالأمن بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة. ونشير أيضاً إلى أن حوادث عنف متفرقة قد وقعت خلال الجولة الأولى من الانتخابات، على الرغم من عدم ملاحظة أي زيادة في مستويات انعدام الأمن أو العنف في المقاطعات التي انسحب منها العنصر العسكري.

وتعترف المجموعة بزيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وتعتقد أن وجود البعثة ما زال مهماً لضمان الأمن والاستقرار في هايتي. وفي ضوء التحديات الأمنية الراهنة في هايتي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالانتخابات الحالية، ينبغي للأمين العام أن يواصل عن كثب رصد الحالة على أرض الواقع. ووفقاً لآخر تقرير له، ينبغي للأمين العام إيفاد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي، ويفضل أن يكون ذلك في غضون ٩٠ يوماً بعد تنصيب الرئيس الجديد، وفي الوضع الأمثل، بعد تشكيل حكومة جديدة لكي يستطيع أن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي.

وتؤكّد مجموعة الأصدقاء من جديد على أهمية التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وإحراز المزيد من التقدم في تعزيز السلطة القضائية وقطاعات الأمن. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن ترحّب بمواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها مهنياً وإصلاحها، ونؤكد من جديد أن بناء القدرات في شكل تدريب الشرطة ينبغي أن يظل أهم مهام البعثة. ونحيط علماً أيضاً بالتقدم الجزئي المحرز في تنفيذ خطة السنوات الخمس لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٢-٢٠١٦). وتنوه مجموعة الأصدقاء بالتقدم المحرز في القطاع القضائي. ومع ذلك، من الضروري بشكل عاجل الحد من فترات الاحتجاز الطويلة قبل المحاكمة ووضع حد لظروف الاحتجاز غير الإنسانية. وعلينا تحقيق المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك ما يتعلّق بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. وتدعو مجموعة الأصدقاء أيضاً وزارة العدل إلى مواصلة جهودها الرامية للتصدي لمسألة الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة الأصدقاء بالعملية الأمنية المسماة ’Coup de Poing‘ (اللكمة).

وعلى الرغم من الاستعداد الذي أبدته السلطات الهايتية للعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ما زالت محدودية القدرات الوطنية لحماية حقوق الإنسان تثير القلق، فضلاً عن أن الحكومة الجديدة لم تعد تشمل منصب وزير منتدب لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. وتنوّه مجموعة الأصدقاء بإطلاق السياسة الوطنية لحكومة هايتي بشأن المساواة بين المرأة والرجل.

وتنوّه مجموعة الأصدقاء باستمرار العمل الذي تقوم به حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة وغيرهما لحماية أفراد الفئات الضعيفة، وتدعو إلى المزيد من الاهتمام من جانب جميع أصحاب المصلحة لمنع جرائم العنف والحد منها، خاصة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من جرائم العنف الجنسي. وتشير مجموعة الأصدقاء مع القلق إلى زيادة عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها خلال الفترتين المشمولتين بأخر تقريرين. ونحث المواطنين الهايتيين على مواصلة الإبلاغ عن هذه الجرائم بحيث يمكن التحقيق في الادعاءات ويمكن إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. وفي ذلك الصدد، تؤيد المجموعة أيضاً الجهود الجارية الرامية إلى الحد من العنف عن طريق تعزيز رفاه الشباب المعرضين للخطر والمجتمعات المحلية الضعيفة. وتواصل مجموعة الأصدقاء دعمها لإيلاء اهتمام بالمسائل الجنسانية وحماية الطفل.

وتعرب مجموعة الأصدقاء أيضاً عن القلق إزاء استمرار التحديات الإنسانية، بما في ذلك الظروف المعيشية في مخيمات المشردين داخلياً المتبقية. وترحّب مجموعة الأصدقاء بالتقدم الكبير المحرز خلال عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بإعادة توطين المشردين نتيجة زلزال عام ٢٠١٠، ولكن ينبغي التأكيد على أن التمويل اللازم لتوفير الخدمات الأساسية وتقديم إعانات لنقل المشردين داخليا المتبقين لم يعد متوفراً. وتشير مجموعة الأصدقاء مع القلق إلى أن انعدام الأمن الغذائي نتيجة للجفاف وما ينجم عن ذلك من انخفاض في المحصول خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه يمكن أن تؤثر على الحالة الإنسانية والاستقرار.

إن الجهود الجارية الرامية إلى القضاء على وباء الكوليرا تذكرنا بأهمية استمرار العاون بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي من أجل الوفاء باحتياجات الشعب الهايتي.

وفي هذا الصدد، تُذَكِّرُ المجموعة بخطة الأمم المتحدة لفترة السنتين التي ركزت على الإجراءات القصيرة الأجل لدعم الخطة الوطنية العشرية من أجل القضاء على الكوليرا في هايتي. وبالمثل، فإن مجموعة أصدقاء هايتي تنوه بجهود مجتمع المانحين وتدعو الجهات المانحة إلى الوفاء بما تعهدت بتقديمه دون إبطاء.

وترحب المجموعة بالاجتماع الأول للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالكوليرا منذ تغيير الحكومة الذي حدث في كانون الثاني/يناير، التي يشترك في رئاستها رئيس الوزراء إيفانس بول والممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوريهه، وتلاحظ أن زيادة حالات الإصابة بالكوليرا التي أبلغ عنها في نهاية عام ٢٠١٤ وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥، بدأت تظهر دلائل على حدوث تراجع عدد الإصابات في أيار/مايو. وللأسف، لا تزال الحالة تبعث على القلق في المقاطعات الغرب، والوسط، وأرتيبونيت، والشمال، التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع عدد الحالات بين آذار/مارس وآب/أغسطس.

وتؤكد مجموعة أصدقاء هايتي على التزامها بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وفي هذا الصدد، تتوقع تقيد جميع موظفي الأمم المتحدة بأعلى معايير السلوك. وتحث المجموعة جميع الجهات الفاعلة المعنية على تحمل مسؤولياتها من أجل منع وقوع هذه الحالات، والتحقيق في الادعاءات، وتقديم المسؤولين عنها للمساءلة.

وتلاحظ المجموعة بقلق أن صندوق النقد الدولي قد أبلغ بأن الحد من التعاون الدولي من شأنه أن يعرض النمو في هايتي للخطر بشكل كبير. كما تشعر المجموعة بالقلق إزاء استمرار انعدام الأمن الغذائي في البلد بصورة مثيرة للجزع والقدرة المحدودة للدولة على توليد الإيرادات، الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على المالية العامة.

وتؤكد المجموعة على أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الحقيقي أو التنمية المستدامة في هايتي دون تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومصداقية العمليات الديمقراطية. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة على أهمية تعزيز سيادة القانون عن طريق تعزيز المؤسسات الهايتية، كما تؤكد من جديد على مسؤولية البعثة عن دعم دولة هايتي بتعزيز تحسين هياكل الحوكمة، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا للولاية المنوطة بها.

وتجدد المجموعة تأكيد تضامنها مع هايتي، حكومة وشعبا، والتزامها تجاهها في سعيها إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار وتحقيق الانتعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وترسيخ الديمقراطية.

وتقر المجموعة بالدور الهام الذي تضطلع به البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وتعرب عن تأييدها للبعثة – رجالا ونساء – وتسليمها بجهودهم المتفانية والدؤوبة في دعم الإنعاش وتحقيق الاستقرار في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لمجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة. كما أرحب بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، ساندرا أونوريه، وأشكرها على عرضها لتقرير الأمين العام عن الحالة في هايتي (S/2015/677).

تلتزم بيرو بتعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات في هايتي. ولذلك، فإن بلدي قد شارك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤ ويعتزم مواصلة الإسهام في العملية، التي تمثل السبيل الوحيد أمام بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في الأمريكتين. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتراف بالعمل الهام الذي تضطلع به البعثة في دعم تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي، وفي تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في ذلك البلد.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ترحب بيرو بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في هايتي، في آب/أغسطس، وتأمل في أن تتمكن من الالتزام دون وقوع مشاكل بالجدول الزمني الانتخابي لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية والمحلية المقرر إجراؤها في الأشهر القادمة. فهذه الانتخابات تمثل معلما هاما في عملية التوطيد الديمقراطي في هايتي. وبالتالي نكرر دعوتنا إلى جميع القوى السياسية في هايتي للتعاون مع الحكومة والمؤسسات الانتخابية الوطنية في تنظيم الانتخابات، والمشاركة فيها بنشاط.

وتؤكد بيرو من جديد على اقتناعها الراسخ بأن القرارات المتعلقة بمستقبل البعثة ينبغي ألا تتم إلا على أساس الظروف القائمة على أرض الواقع. ورغم أن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال مستقرة بفضل الدعم الحاسم الذي تقدمه البعثة، لا تزال الحالة معقدة إلى حد ما بالنظر إلى زيادة الاحتجاجات، والانقسام السياسي، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، ونقص الخدمات الأساسية، وزيادة التوترات السياسية التي تتسم بها أي سنة انتخابية.

وعلى الرغم من إقرار تقرير الأمين العام بأهمية التقدم المحرز في ممارسات استقدام العمالة، والتأهيل المهني وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية، فإنه يلاحظ أن أغلبية الأهداف المحددة في الخطة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ لم تتحقق حتى الآن، وهذا هو السبب في أن المؤسسة لا تزال تفتقر إلى القدرة اللازمة للحفاظ على النظام العام وأمن السكان في جميع أنحاء البلد. ولذلك، نعتقد أن التعاون التشغيلي والاستراتيجي من جانب البعثة في هايتي ما برح يمثل ضرورة من أجل مساعدة سلطات هايتي في الحفاظ على الأمن والنظام، باعتباره جزءا من عملية تحقيق الاستقرار وتوطيد الديمقراطية في ذلك البلد.

ولذلك تتفق بيرو مع الأمين العام بشأن أهمية الحفاظ على قوام القوات المأذون بها للعنصر العسكري للبعثة لمدة ١٢ شهرا إضافيا من أجل توفير القدرة التشغيلية الضرورية للبعثة للمساعدة في كفالة تحقيق الأمن في هايتي. كما نرحب باعتزام الأمين العام إجراء تقييم استراتيجي لمستوى الاستقرار في هايتي بغية تحديد التشكيل المستقبلي لوجود الأمم المتحدة في هذا البلد. ويوافق وفد بلدي على أن هذا التقييم ينبغي أن يبدأ بعد تنصيب الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا.

وما فتئ وفد بلدي يؤمن بمبدأ الملكية الوطنية لزمام الأمور، على أساس أن بناء السلام يجب أن يمثل في جوهره عملية وطنية تدعم فيها عمليات حفظ السلام السلطات الوطنية في تنفيذ أولوياتها لتحقيق الاستقرار والتنمية. وتحقيقا لهذا الغرض، نرى أن يتم منح الفرصة للحكومة الجديدة المقرر انتخابها في هايتي لكي تقرر بنفسها – بطريقة سيادية – طبيعة الدعم المنشود في المستقبل، فضلا عن الكيفية التي يمكن بها تطوير شراكتها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولذلك ترى بيرو أنه من المهم أن يأخذ المجلس في الاعتبار موقف هايتي عندما يقرر الأطر الزمنية للانتقال في ولاية البعثة، وكذلك طبيعة وجود الأمم المتحدة مستقبلا في هذا البلد.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد على أن الإنجازات الهامة التي حققتها البعثة في تحقيق الاستقرار في هايتي ينبغي ألا تترك الانطباع بأن عمل الأمم المتحدة في هذا البلد قد انتهى. وعلينا ألا نكرر أخطاء الماضي عندما قررت المنظمة سحب وجودها من الميدان قبل الأوان. ولهذا السبب يرغب بلدي في أن تكون بعثة الأمم المتحدة قادرة على تحقيق النجاح في إكمال المهمة التي يجرى الاضطلاع بصورة جيدة بدون ضغوط ومواعيد نهائية مصطنعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير بلدي للممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوريه على البيان الذي أدلت به صباح هذا اليوم. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم تعازي جميع الكنديين لمن يعرفون الفريق جابوراندي، الأصغر، القائد الراحل لقوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي يؤسفنا أن وافته المنية قبل بضعة أسابيع.

وتؤيد كندا البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي.

(تكلم بالإنكليزية)

تمر هايتي بمرحلة حاسمة للغاية في تحقيق التنمية الديمقراطية لديها. وتمثل العملية الانتخابية الحالية فرصة لتعزيز الاستقرار الطويل الأجل والديمقراطية في البلد، ويجب اغتنامها. ولا يسعنا إلا أن نبدأ اليوم بالإعراب عن الأسى وتقديم التعازي، بالنيابة عن جميع الكنديين، في الأرواح التي أُزهقت بصورة مأساوية خلال الانتخابات الأخيرة. وتعرب كندا عن استيائها من أعمال العنف التي أدت إلى وقوع تلك الحالات، ولقد شجعنا السلطات الهايتية على التحقيق في تلك الحوادث دون تأخير وإلى تقديم الجناة إلى العدالة. وتشجع كندا بقوة جميع الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي على احترام المبادئ الديمقراطية والإسهام في نجاح العملية الانتخابية الحالية.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل السلطات الهايتية وجميع الجهات السياسية الفاعلة معا لإنجاز انتخابات شفافة، وشاملة، وموثوق بها، وسلمية، تمشيا مع الجدول الزمني المقرر.

(تكلم بالفرنسية)

كما تذكّر كندا جميع المواطنين الهايتيين، ولا سيما النساء والشباب، بأهمية التصويت. وبينما يسعدنا أن العديدين منهم مارسوا حقهم في التصويت خلال الجولة الأولى، نأمل بمشاركة أكبر في مواعيد الانتخابات المقبلة. كذلك نحن نشجع الجهود الجارية لزيادة وعي الناخبين.

(تكلم بالإنكليزية)

إن تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية يُظهر الجهود التي يبذلها المجلس الانتخابي المؤقت وحكومة هايتي والشرطة الوطنية الهايتية، ونحن نرحب كثيرا بالتقدم المحرز.

ونشكر جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين ساهموا أيضا، عن طريق خبراتهم ومواردهم المالية معا، في تنظيم هذه الانتخابات.

(تكلم بالفرنسية)

إننا ندرك ونقدّر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تجاه تقديم الدعم اللوجستي وغيره من المساعدة الانتخابية، مع التشديد على أهمية تعزيز قدرة المؤسسات في هايتي على الاضطلاع بدورها الكامل في المستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

وكندا ملتزمة منذ أمد طويل بشعب هايتي، وهي لا تزال تؤدي دورا قياديا على الصعيد الدولي دعما لتنميته وازدهاره. ومنذ عام ٢٠٠٦، قدمت كندا أكثر من ١,٦ بلايون دولار كمساعدات إنمائية وإنسانية إلى هذا البلد. ونحن أحد أكبر المساهمين في المساعدات الإنسانية التي حسّنت الفرص الصحية والتعليمية والاقتصادية لشعب هايتي، لا سيما في مجال صحة الأمهات، والأطفال حديثي الولادة، والأطفال. وسوف تتركز أعمالنا المستقبلية بشدة على المساءلة المتبادلة والتنسيق الأكبر حيال المساعدات، بغية كفالة تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة للشعب الهايتي. وعلينا مسؤولية التأكد من أن المساعدات يتم تسليمها بطريقة فعالة لأولئك المحتاجين إليها الذين يخضعون للمساءلة أمام هايتي، وشركائها، والكنديين في بلدنا. وسنواصل العمل مع الحكومة الهايتية، والشعب الهايتي، والهايتيين المنتشرين في جميع أنحاء كندا لإحراز هذا التقدم، وسنواصل تركيز جهودنا على كفالة تحقيق التنمية المستدامة لأمد بعيد، ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا لشعب هايتي.

وما فتئت كندا تدعم العمل الهام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فلمدة ١٠ سنوات، عملت بعثة الأمم المتحدة على تحسين الظروف الأمنية، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الدائم في هايتي. وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد.

(تكلم بالفرنسية)

وتؤيد كندا توصية الأمين العام بالإبقاء على البعثة عند مستوياتها الحالية لمدة سنة أخرى، وبإنشاء بعثة لتقييم الاحتياجات بمجرد تنصيب الرئيس الهايتي الجديد، وتشكيل حكومة جديدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وترى كندا أن أي خفض آخر لقوام بعثة الأمم المتحدة في هايتي يجب أن يأتي انعكاسا للوضع على أرض الواقع، وقدرة دولة هايتي على توفير الأمن لشعبها. والواقع أن الشرطة الوطنية الهايتية أظهرت قدرة متزايدة، ونحن نشيد بحكومة هايتي، وبعثة الأمم المتحدة، والشرطة الوطنية الهايتية نفسها على هذا الإنجاز. وكندا فخورة بأن تكون من بين المساهمين الكبار بشرطة البعثة، بما في ذلك توفير عدة أفرقة متخصصة. ونحن فخورون بالمساهمات التي قدمناها في سبيل تعزيز شرطة هايتي وإضفاء الطابع المهني عليها، لا سيما في مجال التدريب والتوجيه. وإننا نحيّي الدول الأعضاء التي نعمل بالتزامل معها، ونحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى هذا العمل الأساسي.

(تكلم بالفرنسية)

وترحب كندا بالجهود الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة وحكومة هايتي في سبيل التصدي لمشكلة الاحتجاز الوقائي لفترات طويلة. ونحث الحكومة الهايتية على إعطاء الأولوية لتطوير الشرطة الوطنية، وإعطاء الأولوية لإنشاء القطاع القضائي المستقل والمعزز، حتى يتمتع الشعب الهايتي بسيادة القانون.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة ليست حلا دائما للأمن في هايتي، يجب أن نتجنب سيناريوهات تخفيض البعثة الأمر الذي يمكن أن يضر بالنتائج التي تحققت حتى الآن، مع زيادة المخاطر على الأمن والاستقرار لجميع المواطنين الهايتيين. وفي الواقع، نحن نريد كفالة أن تكون بعثة الأمم المتحدة هي آخر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي، مما يعني أنه لا يمكننا أن نتسرع جدا في التشجيع على مغادرة البعثة.

(تكلم بالفرنسية)

إن هايتي والهايتيين يستحقون مستقبلا مستقرا وآمنا ومزدهرا، ونحن نساهم معا في جعل ذلك حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد ألداي غونزاليس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الوفد الإسباني على عقد هذه المناقشة، وأشكر السيدة ساندرا أونوريه على عرضها للتقرير الشامل للأمين العام (S/2015/677)، وكذلك على قيادتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في وقت حرج جدا لمستقبل البلد. وهذه المناقشة ذات أهمية خاصة للمكسيك لأنها تمثل مشاركتنا الأولى منذ تم نشر أفراد من الجيش المكسيكي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ويسر وفد بلدي ملاحظة أن الحالة في هايتي قد شهدت تقدما في مجالات الأمن، وتعزيز سيادة القانون، وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية، ويسرنا قبل كل شيء أن الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي تأجلت طويلا جرت في بيئة هادئة نسبيا، مما يجعلها معلما من أهم المعالم للهايتيين في السنوات الأخيرة. ويسرنا أننا استطعنا دعم إجراء الانتخابات من خلال المساهمات المالية لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والصندوق المشترك المعني بالانتخابات في هايتي بإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة لتوفير حماية خاصة للمرشحين عقب الاتفاق بين البعثة والوزارة المعنية بمركز المرأة وحقوق المرأة.

إن الانتخابات التي جرت في آب/أغسطس تشهد على القدرة المتنامية لمؤسسات هايتي على تحمل مسؤولية أكبر في الحياة الديمقراطية في البلد. ونحن ندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة في هايتي إلى العمل بالروح نفسها للتأكيد على أن تكون الجولة التالية من الانتخابات حرة، ونزيهة، وشاملة، وشفافة.

وتأمل المكسيك أن يظل بناء المؤسسات، خاصة ما يتعلق بالشرطة الوطنية الهايتية، حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد. ونحن نعتبر أيضا أنه من الضروري لبعثة الأمم المتحدة والوكالات التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بالإضافة إلى قيامها بدور أمني، أن تواصل توفير البدائل الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز التقدم المحرز في مجالات رئيسية أخرى في الحياة اليومية للشعب الهايتي. والوقاية من العنف الجنسي والمشاريع ذات الأثر السريع التي تركز على تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد هما مجرد بعض العناصر ذات العامل المضاعف الكبير.

ومع ذلك، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية. فمشاكل الصحة العامة هي نقاط ساخنة في أي مرحلة من مراحل إعادة البناء الوطني وإعادة التأهيل، ومن المهم للسلطات الهايتية والمجتمع الدولي كفالة ألاّ تصبح هذه التحديات عقبات إضافية أمام انعدام الرعاية المناسبة. ونحن نرحب بقرار إعادة تنشيط اللجنة الرفيعة المستوى للقضاء على الكوليرا لأن هذا المرض، وفقا للإحصاءات الوطنية في هايتي، يبقى تحديا كبيرا في عدة مقاطعات في البلد.

إن المكسيك تؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة عام آخر دون أي تغيير في عدد القوات. ونحن نتشاطر الجهود التي تُجمع مجموعة أصدقاء هايتي

على بذلها من أجل كفالة أن يكون خفض عديد قوة الأمم المتحدة تدريجيا، وغير معجّل، وحكيما بدلا من أن يكون متسرعا. ونرحب ترحيبا شديدا بما أبدته الأرجنتين، وشيلي، وأوروغواي، وغواتيمالا من تماسك واتساق والتزام على مدى السنوات العشر الماضية، أثناء إجراء تقييمات دورية لوجود بعثة الأمم المتحدة ومستقبلها.

وتعتقد المكسيك أن خفض البعثة وسحبها في نهاية المطاف من هايتي يجب أن يرتكز على أساس خطة انتقالية منسقة بين بعثة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة – لا سيما البلدان المساهمة بقوات وشرطة – وقبل كل شيء، الحكومة الهايتية. ونحن نقدّر أيضا توصية الأمين العام بإجراء تقييم استراتيجي لمستقبل وجود المنظمة، استنادا للتقدم المحرز على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية، ودرجة الاستقرار في البلد، وقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على تحمل مسؤوليتها المتنامية.

ونرى أن التقييم ينبغي أن يجري بمجرد الانتهاء من العملية الانتخابية وما أن يبدأ الرئيس والبرلمان الجديدان أعمالهما.

ونحن نستلهم التقدم الذي أحرزه الشعب الهايتي. وتجسد المعلومات المستكملة عن الحالة في البلد التي قدمها للشركاء في هايتي عدد من وزراء هايتي في الأسبوع الماضي التقدم الواسع النطاق المحرز في مختلف المجالات. وهذه التقارير الدورية هامة للحفاظ على العلاقات بين هايتي وشركائها في المجتمع الدولي وفي القطاعين العام والخاص، ولمواصلة توطيد الاستقرار والديمقراطية.

وبينما نُقيم العلاقة المستقبلية بين هايتي والأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن لجنة بناء السلام يمكن أن تكون الهيكل، إذا ما ارتأت الحكومة الهايتية ذلك مناسبا، الذي يمكن في إطاره زيادة تعزيز العلاقة. ويمكن أن تسهم تجربة هايتي إسهاما حاسما في تنمية البلدان الأخرى الخارجة من النزاع. وأيا كان الطريق الذي ستخطه هايتي والمجتمع الدولي للعلاقة بينهما مستقبلا، نحن على يقين من أن هذا المجلس سيواصل اتخاذ القرارات المناسبة التي تمكن من توطيد التقدم المحرز. والمكسيك تؤكد أن التزامها بالتنمية وتحقيق الاستقرار في هايتي، على الصعيد الثنائي ومع الأمم المتحدة ومن خلال الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو التزام طويل الأجل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أويارثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ساندرا أونوريهه، على عرضها تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأعرب عن تقديري للعمل الذي تضطلع به والنتائج التي حققتها فيما تساعد على تعزيز الحوار والمؤسسات في هايتي. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لهايتي، السفير دوني ريغيس، ووفد بلده النشيط. وكذلك أود أن أكرر التعازي لأسرة الفريق جابورواندي. وأود أيضا أن أرحب بالقائد الجديد للقوة الفريق، أجاكس بورتو بينهيرو، والمفوض سيرج تيريو.

حينما نظر المجلس في الحالة في هايتي في آذار/مارس من هذا العام (انظر S/PV.7408)، أعربنا عن ارتياحنا حينها لأن هايتي اتخذت خطوات حاسمة نحو إجراء الانتخابات بفضل جهود الجهات الفاعلة السياسية وأبناء شعب هايتي وما أجروه من حوار وما قاموا به من عمل مشترك. واليوم، بينما تجري العملية الانتخابية بالفعل حيث عقدت الجولة الأولى من الانتخابات في ٩ آب/أغسطس، فإن الأمر الذي ما زال يتعين القيام به هو تشجيع السلطات الهايتية والشعب هناك على مواصلة السير على الطريق المؤدية إلى الديمقراطية وتنظيم

وإجراء الانتخابات العامة والرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بطريقة سلمية وشفافة ووفقا للقانون.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، نرحب بأن المجلس الانتخابي المؤقت تمكن من إدارة العملية الانتخابية المعقدة في آب/أغسطس الماضي بطريقة شفافة وشاملة للجميع، بدعم من الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة. ولكن فيما يتعلق بالانتخابات العامة المقبلة، نود أن نوجه الانتباه إلى ما قاله الأمين العام بخصوص حقيقة أنه بالرغم من الهدوء النسبي خلال الحملة، حدثت زيادة في حوادث انعدام الأمن خلال الأيام الأخيرة بسبب الزيادة الكبيرة في أعمال القتل بدوافع سياسية.

وننوه بالإجراءات التي يضطلع بها أفراد بعثة الأمم المتحدة. وما برحت البعثة تعمل جاهدة، بالرغم من أنها اضطرت لإعطاء الأولوية لمجالات محددة من أجل الامتثال لولايتها بسبب تخفيض عدد أفرادها وفقا للقرار ٢١٨٠ (٢٠١٤).

وتمشيا مع ما تم التوصية به في تقرير الأمين العام، تؤيد الأرجنتين تجديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، بالعدد الحالي للقوات والأفراد المدنيين، حتى يتسنى استكمال العملية الانتخابية، التي يجب أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر بعقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، إذا لزم الأمر، وتنصيب رئيس جديد في آذار/مارس ٢٠١٦ وتشكيل حكومة جديدة. وسيكون هذا أنسب وقت للأمين العام لتقييم الظروف الأمنية العامة على أرض الواقع وتقديم توصيات والاستماع إلى رأي الحكومة الجديدة في هايتي فيما يتعلق بأنشطة البعثة ووجودها في البلد، أو النظر في خيار إعادة تشكيل وجودها على نحو يجسد الظروف.

واتخاذ أي قرار قبل نهاية الفترة الانتخابية أو التفكير في إعادة هيكلة البعثة دون انتظار انتخاب السلطات الهايتية الجديدة واضطلاعها بمهامها سيكون أمرا ينطوي على مجازفات ومخاطر. ونرى أنه من الأهمية بمكان المضي قدما بحذر واتخاذ القرارات على أساس الظروف القائمة على أرض الواقع للتمكن من الانتهاء بنجاح من عملية حفظ السلام الوحيدة المنتشرة حاليا في الأمريكتين.

ونتفهم أنه لا يمكن أن تستمر بعثة الأمم المتحدة في هايتي لوقت أطول مما يلزم. بل يجب أن تظل هناك ما دامت حكومة هايتي الديمقراطية تحتاجها. وفي نفس الوقت، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نتعلم الدروس من الماضي وأن نراعي الآثار المترتبة على أي انسحاب متسرع، الأمر الذي أدى في الماضي إلى تقفي المجلس للطريق الذي كان قد سار عليه بالفعل.

وعندما تسمح الظروف على أرض الواقع، ستكون الأرجنتين على استعداد لمساعدة وجود الأمم المتحدة في هايتي في إعادة هيكلة نفسه بطريقة موجهة بشكل أكبر نحو تعزيز المؤسسات، فيما تعمل دائما جنبا إلى جنب مع شعب هايتي وحكومتها حتى تتحقق الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والسلام في البلد بصورة نهائية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسفير جامايكا.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أخاطب المجلس باسم الدول ال ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

ترحب الجماعة الكاريبية بالتقرير الشامل للسفيرة ساندرا أونوريهه، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، وتعرب عن تقديرها لها. ونلاحظ باهتمام تعليقاتها على التطورات في هايتي، ولا سيما ما يتصل منها بالجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية التي أجريت في آب/أغسطس. كما نشكر الأمين العام على تقريره S/2015/667 عن ولاية بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

مما يشجع الجماعة الكاريبية كثيرا التطورات الأخيرة في هايتي خلال فترة التحول هذه ولا سيما حيال إجراء

الانتخابات. ويبشر هذا الأمر بالخير فيما يتعلق بآفاق الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية والرئاسية والبلدية التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام. ونرى أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وخالية من الخوف لا يشكل أساسا لأي ديمقراطية فحسب، بل إنه شرط وسابقة للتنمية المستدامة لشعوب جميع الدول. وبناء على ذلك، تشيد الجماعة الكاريبية بالجهود التي يبذلها المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي المكلف بمسؤولية إدارة الانتخابات في هذه الدولة الشقيقة العضو في الجماعة.

ولا تخلو أعمال المجلس الانتخابي من مواجهة التحديات، ومن أهمها توفير الموارد المالية الكافية للقيام بعمله. وتود الجماعة الكاريبية أن تشكر جميع الدول التي قدمت تبرعات مالية للصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة العملية الانتخابية في هايتي، بما في ذلك، المساهمة التي قدمتها حكومة ترينيداد وتوباغو في وقت سابق اليوم وقدرها مليون دولار.

ولا بد من الإشادة ببعثة الأمم المتحدة بقيادة السفيرة أونوريهه على قيادتها المستمرة في هايتي، حيث تساعد السلطات الهايتية لا في المسائل المتعلقة بإجراء الانتخابات فحسب بل في تعزيز سيادة القانون وترسيخ العدالة وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية، وهو التدريب الذي يهدف إلى ضمان أن تكون الشرطة الوطنية في وضع يمكنها من تولي المسؤولية الكاملة عن أنشطة الشرطة في تلك الدولة في المستقبل القريب.

وحتى بينما نواصل الإشادة بالحكومة الهايتية وبعثة الأمم المتحدة على الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال فترة التحول هذه، ندرك الحاجة إلى تجديد ولاية البعثة مع تزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من العمل بقدر أقل في حفظ السلام وبقدر أكبر في الأنشطة الإنمائية. وفي الختام، نطلب إلى أعضاء المجلس التصرف بحصافة في هذه المسألة حتى لا نقلص خدمات بعثة الأمم المتحدة بشكل مفاجئ، وأن يكون هناك فترة انتقال سلس من شأنه أن يمنع أي خسارة محتملة للمكاسب التي حققتها هايتي بصعوبة خلال فترة التحول هذه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إن لم يكن هناك أعضاء آخرون يرغبون في أخذ الكلمة، أعطي الكلمة الآن للممثلة الخاصة السيدة ساندرا أونوريهه.

السيدة أونوريه (تكلمت بالإنكليزية): أود الإعراب عن الشكر لجميع أعضاء مجلس الأمن على ملاحظاتهم بشأن الحالة في هايتي، وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار هناك في هذا المنعطف الدقيق من تاريخ ذلك البلد، انسجاماً مع تقرير الأمين العام (S/2015/667).

لقد لاحظتُ تأكيدهم على الحاجة إلى التنبُّؤات المستمرة بشأن المجالات الرئيسية لولاية البعثة، بما يشمل سيادة القانون وحقوق الإنسان، تطوير الشرطة وتعزيز مؤسسات الدولة والمساعي الحميدة، إضافة إلى أعمال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية. كما أحطتُ علماً بعناية بملاحظاتهم المتعلقة بالمرحلة الانتقالية للبعثة والتخطيط لتلك الغاية مع حكومة هايتي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وأعرب عن امتناني أيضاً لبقية الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء، وإلى هايتي والمنظمات متعددة الأطراف التي أبدت ملاحظات أيضاً أثناء هذه المناقشة.

وبالنيابة عن أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي – من عسكريين وشرطة ومدنيين، دوليين وهايتيين على السواء – فضلاً عن متطوعي الأمم المتحدة، أعرب عن تقديرنا العميق لدعم المجلس لأعمال البعثة، بينما نُسهم في العملية الانتخابية الهامة الجارية، ولما فيه مصلحة تحقيق الاستقرار المستمر لصالح شعب هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مُدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.